جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

محاضرات ملقاة على طلبة السنة الثالثة علوم سياسية
تخصص علاقات دولية

بعنوان

محاضرات في تحليل السياسة الخارجية

من اعداد الدكتور :
كريم رقولي

السنة الجامعية 2023 /2024

الفه-رس

مقدمة عامة:

تعتبر عملية السياسة الخارجية إحدى أهم المرتكزات التي تعتمد عليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها، عبر مختلف الأدوات والوسائل التي تستعملها، وذلك من خلال ما تمتلكه من إمكانيات وقدرات على التأثير الخارجي، فبعض الدول تلجأ إلى تحقيق أهدافها عبر الوسائل السلمية كالدبلوماسية، بينما تلجأ دولا أخرى إلى الوسائل العدوانية كالحرب، وهذا بدافع تحقيق غاياتها، ووفقا لما تتطلبه مصالحها.

و معلوم أن السياسة الخارجية المنتهجة من قبل دولة من الدول هي التي تعمل على توجيه سلوكها الخارجي إزاء الدول الأخرى، و يكون هذا بالطبع خدمة لمصلحتها الوطنية القومية من جهة، وتحقيقا لأهدافها في البيئة الدولية من جهة أخرى، ولكن شريطة عدم المساس أو الإخلال بالقواعد الدولية العامة، تلك القواعد التي تحكم وتنظم العلاقات بين الدول، والتي غالبا ما تستمد دورها ذاك مما توفره لها البيئة الداخلية.

وقد شهد موضوع السياسة الخارجية عدة تطورات عبر مختلف الأزمنة، شأنها في ذلك شأن بقية العلوم الاجتماعية والإنسانية التي عرفت تحولات مختلفة، سواء على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي، وقد تمخضت هذه التحولات الجذرية ـ أحيانا عن أسئلة أفرزها التطور الذي شهدته ساحة السياسة الخارجية، سواء منها الجديد، أو منها المستجد.

المحور الأول: المفاهيم

أولا:التعريف بالسياسة الخارجية :

على الرغم من المحاولات العديدة المبذولة من طرف العديد من المهتمين بموضوعة السياسة الخارجية، ومحاولة التعريف بها تعريفا أكثر موضوعية وأقرب إلى الدقة، ويتسم بالتوافق، إلا أن الأمر مازال يتعذر تحقيقه على أرض الواقع، و لعلّ السبب في هذا يرجع إلى تعدد الزوايا والرؤى المختلفة، التي ينطلق منها المفكرون في النظر إلى موضوع السياسة الخارجية؛ إذ أن كلّ واحد منهم يحاول إعطاء تعريف ينسجم والزاوية التي يتبناها، وكذا بحسب توجه السلوك السياسي الخارجي الذي يحبذه، زيادة على أن السياسة الخارجية قد قدمت لها مفاهيم قائمة على مجموعة من العناصر تدخل في تركيبها وتؤثر عليها بشكل مباشر، وإضافة إلى ذلك، ما تأخذه هذه الظاهرة من مسالك مختلفة وأنماط متباينة، تتعدد تجلياتها بين وحدة دولية إلى أخرى، وهذا ناهيك عن تعدد القضايا و تنوع المجالات التي تواجهها، وهو ما شكل حجر عثرة نحو الإتفاق على تعريف – ولو عام – لظاهرة السياسة الخارجية.

والواقع، فإن تنوع التعريفات وتفاوت نواحي التركيز فيها إنما يعكس ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها[1].

ولقد أعطيت تعريفات عدّة لظاهرة السياسة الخارجية، و لكن هذه الدراسة، تحاول أن تقف على تعريفات لبعض علماء السياسة، منهم:

- يعرف " **هارتمن** " HARTMAN السياسة الخارجية على أنها: " تقرير منتظم بالمصالح الوطنية المنتقاة بشكل مقصود "[2]، وما يلاحظ على هذا التعريف أن الغموض يكتنفه، من جانب أنه

---

[1] محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، القاهرة :مكتبة النهضةالمصرية ، 1989، ص 11.

[2] أحمد شلبي:السياسة الخارجيةالأردنية تجاه عمليةتسويةالصراع العربي الإسرائيلي (1979-1994)، الجزائر: رسالة دكتوراه دولةفي العلاقات الدولية ، قسمالعلوم السياسية ، جامعة الجزائر،2006، ص 18.

يقصر مفهوم السياسة الخارجية على متغير واحد ووحيد،هو المصلحة الوطنية، والحال أن السياسة الخارجية لا يمكن أن يستقيم مدلولها على متغير واحد فحسب.

- وهناك من يعرفها أيضا على أساس أنها: " سياسة الدولة تجاه بيئتها الدولية"[1].

الملاحظ على هذا التعريف، أنه يركز على الدولة، باعتبارها فاعلا رئيسا في العلاقات الدولية، بينما يقوم بتهميش بقية الفواعل الأخرى، أو على أقل تقدير يقلل من دورها.

- ومن جهته، يعرف " **تشارلز هيرمن** " Charles Herman السياسة الخارجية على أساس أنها:"تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتّبعها صانعوا القرار الرسميونفي الحكومة أو من يمثلونهم، التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية" [2].

غير أن هذا التعريف، أنه يربط أكثر بين عملية السياسة الخارجية وسلوكها، التي يقوم بها صانعو القرار الرسميون.

- أما فيما يخص "فيرنس" و "ريشتاردسنايدر"،فإنهما عرفا السياسةالخارجيةبأنها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة، تحدث فعلا،أو حدثت حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل" [3].ولقد رادف هذا التعريف بدوره بين السياسة الخارجية وقواعد العمل وأساليب الاختيار المنتهجة للتعامل مع المشكلة.
- أما "**جورج مودلسكي**"، فإنه ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها نسق من التفاعلات، ومن هذه الزاوية نجدهيعرفها بأنها:" نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية"[4].

---

[1]Wiliam Wallace : foreigenpolicy and the political process, (Londan : the macmillan ited , 1971, p 17.

[2]محمد السيد سليم : مرجع سبقذكره، ص 11.

[3]احمد نوري النعيمي :السياسة الخارجيةعمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص 20.

[4] محمد السيد سليم : مرجع سبقذكره، ص 08.

- في حين يعرّف " **باتريك مورغان** " السياسة الخارجية بأنها " التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بهاصانعو القرار السلطويون في الحكومةالوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلينالدوليين الآخرين"[1].

و بموجب هذا التعريف يمكن القول إن السياسة الخارجية بمثابة تصرفات و سلوكيات تمثل صانعي القرار في المحيط الخارجي.

- أما " **جوزيف فرانكل** " joseph Fränkel، فإنه تطرق إلى السياسةالخارجية من خلال المنظور التقليدي لدراستها، وهو ما يتجلى للباحث من خلال اقتصاره على الدولة فقط، دون اهتمامه بالفاعلين الآخرين غير الدول،وفي هذا الصددیقول[2] :" تتشكل السياسة الخارجية من القرارات والأفعال التي تتضمن إلى حد ما علاقات بين دولة وأخرى " .

- و من جهة أخرى يعرف " **جيمس روزنو** " السياسة الخارجية بأنها " منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي، من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي، بشكليتفق والأهداف المحددة سلفا"[3].

- أما " **بلاتو** " و " **أولتون**"، فيعرفان السياسةالخارجيةعلى أنها : " منهاج محدد للعمل يطوره صانعوا القرار في الدولة، باتجاه الدول الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية ".

- في حين يعتبر " **مارسيل ميرل** " السياسة الخارجية على أنها:" ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج بمعنى الذي يهتم عكس السياسة الداخلية بالمسائل الواقعية ما وراء الحدود[4].

---

(1) احمد نوري النعيمي: مرجع سابقذكره ، ص 20.

(2) أحمد شلبي:مرجع سابقذكره ، ص 19.

(3)James Rosenou, comparingforeign policy : why , whathaw in james rosenau, ED .comparing foregn policies : theories finding and methads.New York : Sage publication 1974.

(4)عبدالمجيدالعبدلي: قانون العلاقات الدولية، تونس: دار اقواس للنشر ، مطبعةفن والوان ، 1994 ، ص 123.

- ويقدم " **مازن الرمضاني** " تعريفا للسياسة الخارجية على أساس أنها: " تلك الأفعال الهادفة،والمؤثرة للدولة والموجهة نحو خارج حدودها "[1].
- كما يعرف " **فاضلزكي** " السياسةالخارجيةعلىأساس أنها: " الخطة التي ترسم العلاقات الخارجيةلدولة معينةمعغيرها من الدول "[2].
- في حين يعرف" محمد السيد سليم" السياسة الخارجية على أساس أنها:"برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي "[3].

وقد عرفت السياسة الخارجيةفي معنى ضيق ومعنى واسع.

- **فالمعنى الأول** (الضيق) يركز على مجال النشاط، ووفقا لهذا المعنى يرى "**شليتشر**"Schleicher أن السياسة الخارجية هي: " أنشطة (بما فيها الألفاظ) الموظفينالحكوميين من أجل التأثير في السلوك الإنساني في ما وراء اختصاص دولتهم الخاصة"[4].
- **وحسب المعنى الثاني** (الواسع) حسب " **شليتشر** "،فإن السياسة الخارجية تحتوي على:" الأهداف والخطط والأنشطة، التي تتخذها أي دولةبالنسبة لعلاقاتها الخارجية "

ومن خلال هذا التعريف المذكور أنفا يتبين للباحث أن السياسة الخارجية تتضمنثلاثة عناصرهي : الغايات ، والسياسات، والخطط ، والنشاطاتالفعلية التي تتخذها أي دولةلتنظيمعلاقتها الخارجية

---

[1]مازن إسماعيل الرمضاني: السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة 1991، ص13.

[2]محمد السيد سليم : مرجع سابق، ص 09.

[3]حسين بوقارة: السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات لنظرية التحليل، الجزائر: بوزريعة، دار هومة، 2012، ص 17.

[4]أحمد شلبي: مرجع سابقذكره ، ص 21.

ويصف " **كومار** " السياسة الخارجية من خلال أربعة مكونات وهي: صناع السياسة، ومصالح وأهداف، ومبادئ سياسيةخارجية ، ووسائلالسياسة الخارجية .

أما " **شتيك** " chittick، قد عملعلى تصنيف السياسة الخارجية إلى ثلاثة أنواعوهي[1]:

- ✓ **النوع الأول**: الذي يشير إلى مجموعة من المبادئ والقيم، التي يرغب صانع القرار في إنجازها.
- ✓ **النوع الثاني**: يتضمنالخطط السياسية التي يقررهاصانع القرار لتحقيق المبادئ.
- ✓ **النوع الثالث**: وهو ترجمة هذه الخطط إلى الواقع العملي،والرد على عمليات سياسة خارجية معينة.

إذن ومن خلال ما سبق ذكره في التعاريف يتبين أن الباحثين لم يحددوا كل الأبعاد التي تحتويها السياسة الخارجية،وإنما اقتصروا على جزء واحد فقط من أجزائها، سواء على مستوى السلوك، على غرار التعريف الذي قدمه " **هيرمن** "، و" **باتريكمورغان** "، أو الأهداف على غرار التعريف الذي قدمه " **سيبوري** " .

والواقع أن تعدد التعاريف إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلىمجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها، والعلاقة فيمابينها.

ثانيا: علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم الأخرى.

1/ علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الدولية.

لقد أجمع الفقهاء في ميدان العلاقات الدولية على أن السياسة الدولية، تشير إلى تلك الجوانب السياسية للعلاقات بين الدول،والتي تمارس عن طريقها مثل العلاقات على مستوى التعاون، والتنافس والصراع ، والتكامل، وعلىهذا الأساس عرفها الدكتور " **حامدربيع** " بأنها: " التفاعل الذي لابد أن

---

[1] أحمد شلبي: مرجع سابقذكره ، ص 22.

يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري، نتيجة لاحتضان الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة "[1]

وعليه، فهو يبين مجموعة من الملاحظات، والتي يمكن إيجازها في مايلي[2]:

- ✓ أن السياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسة الدولية.
- ✓ أن السياسة الدولية تفترض تفاعل بين أكثر من دولة واحدة.
- ✓ أن السياسة الدولية تشمل علاقتها جميع أشكال التنظيمات الرسمية وغير الرسمية
- ✓ أن السياسة الدولية تقوم على جميع المنظمات غير الحكومية، أما المنظمات الدولية الحكوميةعلى الرغم من أنها تشكل جزء من السياسة الخارجية، إلا أنها تتضمنعنصرا مستقلا لها.

و لعل الفرق بينالسياسةالخارجية والسياسة الدولية يبدو واضحا وجليا، وفي غير حاجة إلى تحديد؛فالسياسة الدولية هي أشمل وأوسع من السياسة الخارجية، حيث تعتني السياسة الدولية بالتفاعلات التي تحدث بين مختلف مكونات المجتمع الدولي، والتي تأخذ أشكالا مختلفةقد تكون سياسةدوليةتعاونية، أو تكاملية ، أو صراعية ...، بينما السياسة الخارجية تعني بالأفعال وردود الأفعال الناتجة عنها.

2/ علاقة السياسةالخارجيةبالعلاقات الدولية .

تختلف مفاهيم العلاقات الدوليةباختلاف رؤية كل باحث و مفكر سياسي، وفي هذا المجال يعرفها " **ماكليلاند** " قائلا: "إن العلاقات الدولية تدرس العلاقات المتفاعلة فيه، وتركيب معين في الوحدات الاجتماعية، و بضمنها دراسة الظروف المعينةالمحيطة بالعلاقات المتفاعلة"[3].

---

[1] احمد نوري النعيمي : مرجع سابقذكره ، ص 20.

[2] المرجع نفسه ، ص 29.

[3] المرجع نفسه، ص 41.

أما "**كابلان**"، فإنه يعرّف العلاقات الدولية بأنها :"حقل من حقول الموضة يتمتع بها بخصوصيته واستقلاليته وهو حقل يتضمن علاقات متبادلةتجري ما بين الدولة أو الدولعبر الحدود[1].

و يعرف " **عبدالمجيدعبدلي** "العلاقات الدوليةبأنها " كل علاقةتتعدى من حيث أثارها الحدود الإقليمية لأية دولة من الدول، سواء أكان أطرافها دولا أو منظمات دولية، ومهما كانت طبيعتها سياسية، أو اقتصادية، أو ثقافية، أو عسكرية"[2].

و يمكنالقول: إنه على الرغم من الاعتقادات السابقة والتي تدعو إلى ضرورة التوحيد بين السياسة الخارجية وعلم العلاقات الدولية، لاسيما منها في الفترة الممتدة بين 1648 إلى غايةالحرب العالمية الثانية، إلا أن الفترة التي تلت هذه الحرب فقد طرأ خلالها تطور نظري هائل في ميدان العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي دفع باتجاه اعتماد مبدأ التخصص في دراسة ظواهر هذا الحقل [3]، وبذلك بدأت السياسة الخارجية تخرج عن إطار النظرة التقليدية، حيث كان هناك اعتقاد بأنه لا يمكن فصل العلاقات الدولية عن السياسة الخارجية، ومن خلال هذه العلاقة يمكن القول: إن العلاقات الدولية هي علم تفسيري، تهدف إلى الكشف عن حقائق الظواهر السياسية الدولية وتفسيرها تفسيرا علميا،أي الكشف عن خصائصها العامة المشتركة [4]، أما بشأن السياسة الخارجية، فيمكن القول بأنها برنامج عمل، وهي بهذا تقع في مجال الفن، كونها تتمثل في عملية الاختيار بين الأهداف والوسائل المختلفة لاختيار الأكثر دقة منها[5].

وفي نفس الإتجاه يعتقد" **محمد السيد سليم** " أنه إذا كانت السياسة الخارجية تنصرف إلى البرامج التي تنتهجهاوحدةسياسية ما تجاه الوحدات الأخرى، فإن العلاقات الدولية تتجه إلى مجموعةالتفاعلات التي تحدث بين وحدتين أو أكثر[6].

---

[1] احمد نوري النعيمي: مرجع سابقذكره ،ص 42.

[2] المرجع نفسه،ص 41.

[3] حسين بوقارة: مرجعسبق ذكره ، ص ص25-26.

[4] هشام محمود الأقداحي : السياسةالخارجية والمؤتمراتالدولية، مصر ، الإسكندرية ، 2012، ص 13.

[5] المرجعنفسه.

[6] محمد السيد سليم : مرجع سبق ذكره، ص 13.

وهناك اتجاه آخر، يذهب إلى أكثر من ذلك، وهذا من خلال التمييز بينهما من حيث الاهتمام، فالعلاقات الدوليةتهتم بدراسة الظاهرة السياسية الدولية، التي تنشأ نتيجة التفاعلاتبين الوحدات السياسية المختلفة في إطار النسق الدولي، بينما ينحصر اهتمام السياسة الخارجية على السلوك الخارجي لهذه الدول أو المواقف التي تواجهها في البيئة الدولية[1].

وما يمكن قوله بخصوص العلاقة الموجودة بين ظاهرة السياسة الخارجية وظاهرة العلاقات الدولية، أن هذه الأخيرة أعم وأشمل من السياسة الخارجية، ومعنى ذلك أن السياسة الخارجية هي أداة ووسيلة لإدارة العلاقات الدولية، فإذا كانت السياسة الخارجية تقع داخل إقليم الدولة، فإن العلاقات الدوليةتقع خارج الإقليم لتحقيق أهداف عامة أي أن العلاقات الدوليةتعني بماهو كائن،في حين أن السياسة الخارجية تعنيبما يجبأن يكون.

3/ علاقة السياسة الخارجية بالدبلوماسية :

تعتبر الدبلوماسية أحد الأدوات الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية للدول، ولاسيما في أوقات السلم[2]، وفيهذا الصدد يعرفها " روبرت كانتر " بأنها: " فن وممارسةإدارة المفاوضات مع الدولالأخرىفي عمليةتنفيذ السياسة الخارجية" وهو ما يوضح جليا أن الدبلوماسية تخضع كلية للسياسة الخارجية، والقادةالدبلوماسيون ليسو إلا عمالا لدى قادة السياسة الخارجية لحساب تحقيق المصالح القومية .

وفضلا عن ذلك، فهناك اختلاف بين مفهومي السياسة الخارجية والدبلوماسية، إذ "أن السياسة الخارجية هي الطريق الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقتها في الشؤون السياسية والتجاريةوالاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى"، في حين أن الدبلوماسية هي أداة تنفيذ لها، فهي تعني فن الإقناع، كما

---

[1] هشام محمود الأقداحي: مرجع سبق ذكره ،ص 14.

[2] إسماعيل صبري مقلد : العلاقات السياسية الدولية ،دراسة في الأصول والنظريات ، ط 4، الكويت:منشورات دارالسلاسل ، 1985، ص130.

هي وسيلة لهدف واحد وهو إخضاع الآخرين لإرادتها، ويمكن القول، بأنه هناكعلاقةتكاملية بينهما ؛ فإذانجحت الدبلوماسيةانعكس ذلك بالإيجاب على السياسة الخارجية، وعلى العكس من ذلك في حالة إذا ما فشلت فإنها تؤدي إلى قصور السياسة الخارجيةوتبعيتها[1].

4/ علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية.

إن صنع السياسة الخارجية يتقيد كثيرا بالسياسة الداخلية، إلى حد اعتبار أن السياسة الخارجية هي استمرارية للسياسة الداخلية، وبالتالي فهي تتأثر بالمحيط الداخلي، وهناك الكثير من العلماء الذي يقرون بأنه لا يمكن الفصل بينهما لأن كل واحدة منهما تعتبر مكون من مكونات الحركة السياسية بحيث أن انسجام الواحد منها بالأخر يسمح بخلق القوة والتعبير عن الإرادة العامة، حيث يرى " **كارل فريدريك** " : إن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسةالداخلية ولاسيما في النظم الديمقراطية، وإلى أن كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعادا خارجية " وأكثرمنهذا يشير " هانريدر " إلى :" أنهما أصبحتا متشابهتين إلى حد بعيد، وهو ما يطلق عليه تعبير مدخلات السياسة الخارجية "[2].

كما كتب " **غريغوري فلاين** " عن العلاقة المتكاملة بينهما قائلا :" لا يمكن فصل السياسة الداخلية عن السياسةالخارجية في عالم اليوم "

وحسب التعريفات السابقة فإن السياسة الخارجية، هيإنعكاس للسياسة الداخلية، فكلما كان هناك استقرارا داخل الدولة، كلما كان هناك انسجاماواستقرارا في السياسة الخارجية.

ويمكن القول أيضا، بأنهناكتأثيرمتبادلبينهما؛فكما يمكن للسياسةالداخلية أن تكونلها قابلية الإنتشار إلى خارج إقليمها كظاهرة الإرهاب مثلا، يمكن للنظام الدولي أيضا ان يؤثر في السياسة الداخلية للدولة، مثل الأزمات الاقتصاديةوتأثيرها على المجتمع الداخلي، وثورةالمعلومات، وبالتالي

---

[1] زايد عبد الله مصباح: الدبلوماسية، بيروت ، دارالجبل ، 1999، ص 11.

[2] احمد نوري النعيمي: مرجع سابقذكره ، ص 47.

يمكن القول بأن العلاقة بينهما هي علاقة تكامل وامتداد، غير أن هناك اختلاف واضح بينهماوالذي يتجلىفيما يلي:[1].

- ✓ **من حيث حدود العمل** : السياسة الداخلية لها السيطرة التامة على مختلف مواردها وسكانها، في حين تتصدى الحكومة في السياسة الخارجية لهذه الإرادات المتنازعة للدول الأخربوالتي تتميز بصعوبةالتوفيق بينهما.
- ✓ **من حيث الأهداف الرئيسية** : هدف السياسة الخارجية هو البقاء والدفاع، في حين تهتم السياسة الداخلية بالتجارة الخارجية والإنفاق الدفاعي، التي لها ثقل واضح على الرخاء ومستوى المعيشة.
- ✓ **في السياسةالداخلية** ، من الممكن إلقاء بعض الشك على التحقق الفعلي .
- ✓ اختلافهما من حيث الاهتمامات المركزية
- ✓ يتطلب العمل الداخلي بناء وإدامةالقوة التي تبذلخارجيا

وعليه فإن مثل العلاقةالموجودةبينهما ، هي مثلالعلاقة بين وجهي العملة الواحدة، حيث يقول "جلادستون": " إن السياسة الداخليةالصالحة هي أول شرط من شروط السياسة الخارجية الرشيدة"[2]، ويضيف" هارولد نيكولسون ": " فلاغرو وإن كان حل كثير من مشكلات السياسة الخارجية لايوجد إلا في داخل السياسةالداخلية"[3].

---

[1] احمد نوري النعيمي: مرجع سابقذكره ، ص 47.

[2] المرجعنفسه،ص 50.

[3] المرجعنفسه.

المحور الثاني: المداخل النظرية لتفسير السياسية الخارجية.

يقصدبالمداخل النظريةذلك الإطارالفكري والمنهجي الذي يقوم بتوجيه الباحث لدراسة ظاهرة معينة، وذلك من خلال إخضاع الظاهرة للتحليل العلمي المبني على تبسيط الظاهرة، ثم إعادةبنائها وصياغتها وفق رؤية منظمة مبنية على تفسيرات علمية قريبة من الواقع الملموس[1] الإطار النظري.

وترجع المحاولات الأولى للبحث عن القواعد والمبادئ التي تهدف إلى تفسير السلوك الخارجي للوحدات الدولية إلى العهد الإغريقي القديم، أين حاول بعض الفلاسفة تفسير السلوكيات التيكانت وراءمختلف الحروب التي نشأت بين المدن اليونانية، وهو ما تجلىواضحا من خلال كتابات المؤرخ الإغريقيثوسيديس فيكتابه الحرب البيلوبونيزية (431 ق م – 404 ق م)، إلا أن هذهالتفسيرات وغيرهامما جاء في إطارالمدرسةالتقليدية لم يرق إلى مستوى الصورة الحقيقية لنظرية السياسية الخارجية التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ماساهم في انتعاش محاولات التنظير في ميدان السياسة الخارجية بشكلكبير غير أن هذا التوجه افرز في ظرف وجيز الكثير من النظريات ذات النظرة الجزئية، حيث تركزعلى متغير معين، دون الخوض في المتغيرات والعوامل الأخرى، الأمر الذي أدى إلى خلق العديد من المحاولات التنظيرية، وفيما يلي يمكن التطرق إلى مختلف المقاربات المؤسسة لتحليل السياسية الخارجية، وإلى تحليل السياسية الخارجية ونظريات العلاقات الدولية[2].

أولا: المقاربات المؤسسةلتحليل السياسة الخارجية.

---

(1) عبدالوهابحميد رشيد، ، التحول الديمقراطيفي العراق ،مرجع سبقذكره ، ص.286.

(2) حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره، ص ص 115-117.

1 -مقاربة صناعة القرار: نموذج ريتشارد سنايدر:

شهدت نظرية صنع واتخاذالقرارنموا متزايدا، كون القرار يشكل عنصرا مها في الحياة السياسية [1]، ويعدّ **ريتشارد سنايدر** من أبرز مؤسسي هذا الاتجاه النظري التحليلي والذي ظهر في أوائل خمسينات القرن المنصرم [2]، وفيما يلي يمكن التطرق إلى التعريف بكل منالقرار، ومفهوم عملية صنع القرار، ومفهوم عملية اتخاذ القرار، ومفهوم نظرية صنع واتخاذ القرار[3].

أ – **مفهوم القرار** : يعد القرار الموضوع الرئيسي في نظرية صنع واتخاذ القرار في السياسةالخارجية وفي هذا الصدد يعرّف **جوزيف فرانكيل** القرار على أساس انه " عمل مقرر محدد بين مجموعة من الأعمال تتعقبها مجموعة من الاختباراتالمدروسة.[4]

ومن جهة أخرى يقدّم **دافيد استون** تعريفا للقرار على أساس أنه " عبارةعن مخرجاتالنظام السياسي الذيتوزّع السلطة على أساسهاالقيم دخل المجتمع " [5].

أما **حامد ربيع** فإنه يعرّف القرار بأنه " نوع من الإعلان السلطوي عن أسلوب التخلص من حالة من حالاتالتوتر من جانب الطبقة الحاكمة [6]، فالقرار السياسي بهذا المعنى هومجموعة من النشاطات، والأفعال التي يقوم بها أصحاب الشأن والجاه لمواجهة موقف معين، بغية تعديله إن أمكن ذلك.

---

[1] ياسين محمد، وأنس أكرم: صنع القرار السياسي الأمريكي، مجلة مداد الآداب، ع7، ص 292.

[2] ناصف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص 177.

[3] ياسين محمد، وانس أكرم: مرجع سبق ذكره ، ص 293.

[4] وليد عبد الحي: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مترجما ص305.

[5] عبد الناصر جندلي: "محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مقدمة لطلبة السنة الرابعة علاقات دولية"، جامعة باتنة، كليةالحقوقوالعلومالسياسية ، 2007-2008.

[6] حامد عبد الماجد: مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية جامعة القاهرة:2000، ص62.

ب –**مفهومعمليةصناعة القرار**: يعرّف **ريتشارد سنايدر** عملية صنع القرار بأنها العملية الاجتماعية التي يتم من خلالها اختيارمشكلة لتكون موضعا لقرار ما، وينتج عن ذلك الاختيار ظهور عدد محدود من البدائل يتم اختيار أحدها لوضعه موضع التنفيذ والتطبيق[1].

في حين يعرّفها **علي السلمي** بأنه: مسار فعل يختاره متخذ القرار باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها.

فهي إذا تلك العملية المستمرة والمتواصلة التي تؤدي إلى انتقاء سياسة من بين مجموعة من السياسات المحدودة، يمكن لصانع القرار من إدراكه لطبيعة العلاقات بين مختلف الوحداتالسياسية.

ج– مفهوم عملية اتخاذ القرار : يعرّف**إسماعيل صبري مقلد**عمليةاتخاذ القرار بأنها: " تلك العملية التي تعني الوصول إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكلالقرارات التي ترميإلى تحقيق أهداف بعينهاأو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها.

واختيار القرار يتم وفق معايير ترشيدية عقلانية يمكن الاحتكام إليها في عملية الموازنة، والترجيح، والمفاضلة النهائية، وذلك بعد إجراء مشاورات كثيفة ومداولات تبحث فيها كلاالجوانب المتعلقةبموضوعالقرار.

د–مفهوم نظرية صنع واتخاذ القرار : تعرّف على أساس أنها عبارة عن تلك الدراسة الدقيقة والشاملة لمختلف المتغيرات البيئية الداخلية، والسيكولوجية والخارجية، الواجب اتخاذها بعين الاعتبار من طرف منفذي القرارات عند تحليل سياسة معينة وتحديد طبيعة التفاعل فيما بينها وما القرار سوى نتيجة لذلك التفاعل للثالوث البيئي المتكون من المتغيرات الداخلية، السيكولوجية والخارجية [2].

أما **ربتشاردسنايدر** فإنه يعرّف نظرية صنع واتخاذ القرار على أساس أنها ذلك الإطارالنظريلتلك السلوكية (الفعل ACTION) الصادرة عن الدولةيقوم به في الواقعأشخاص هم صناع ومنفذو

---

[1] ياسين محمد، وانسأكرم: مرجع سبق ذكره ، ص293.

[2] عبد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره.

قراراتها (تشخيص الدول)، وبالتالي، فإن فهم واستيعاب هذه السلوكية يتطلب الأخذ بعين الاعتبار البيئة القرارية المحيطة بصناع ومنفذي القرارات السياسية [1].

إذا ومن خلال ما سبق، يتبينلنا أن نظرية صنع القرار تعني تلكالعمليةالدقيقة والشاملة لمختلف متغيرات البيئية الداخلية، والخارجية، والسيكولوجية الواجب اتخاذها بكل جدية عند تحديد سياسة معينة وتحديد التفاعل فيما بينها، وعليهفالقرارهو تحصيل لكلهذه المتغيرات.

-الإطارالنظري لنموذجريتشارد سنايدر

يعتبر نموذج ريتشارد سنايدر أول نموذج تم تطويره في حقل السياسة الخارجية، وذلكابتداء من عام 1954، تقوم هذه المقاربة على فكرة أساسية مفادها أن الفعل الدولي يمكن تعريفه على أساس: أنه مجموعةالقرارات التيتتخذها وحدات رسمية معترف بها، وأن الدول تتصرف على اعتبار أنها فاعل في حالة دولية معينة ن وداخل هذه الوحدات يمكن تحديد صناع القرار الذين يسمح لهم وضعهم في الهرم الحكومي بالتصرف باسمالدولة.

وكما أدرك ريتشارد سنايدر بأن هناك قصورا في النموذج لإستراتيجي، قاموا بتقديمأنموذجا أخر لاستيعاب فهم صنع السياسة الخارجية، وتجاوز النموذج الذي قدّموه مفهوم "الصندوق الأسود" الذي تم تبنيه من طرف النموذج الإستراتيجي، وذلك بتقديم مجموعة من التفاعلات التي تتم بين مختلف المتغيرات البيئية والتي تؤثربشكل مباشر على خيارات السياسةالخارجية [2].

فضلا عن ذلك فإن ريشاردسنايدر يعتقد بأن عملية صناعة القرار في تفسير السياسة الخارجية تستمد قوتها النظرية من خلال التركيز على مسالة الدوافع، والتي يصنفها إلى نوعين: وهما دوافع هادفة inoredernotives، ودوافع سببية[3].because of motive.

---

[1] وليد عبد الحي:مرجع سبق ذكره ، ص305

[2] محمد السيد سليم:تفسير السياسة الخارجية ،مرجعسبق ذكره ، ص08.

[3] حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره ، ص 134.

فالأولى: "الدوافع الهادفة" فهي تلك التي تعرف بالدوافع الشكلية والمرتبطة باختيار منفذ القرار لقراره بوعي منه، وذلك بغرض تحقيق غايات معينة كتحقيق الأمن والسلم...، وهي التبريرات التي تضفي الشرعية على سلوك عدواني لدولة ما، مثل ما هو الحال بالنسبة التدخل الأمريكي في العراق...[1].

أما الثانية "الدوافع السببية" فهي ذلك النوعالذي يصعب إدراكه بسهولة وذلكلارتباطها بالمتغيرات البسيكولوجية، والشخصية لصناع القرار [2]، لذلك يرى ريتشارد سنايدر بضرورة دراسة وتحليل القرارات التي اتخذها صانع القرار في فترات معينة وليس تحليل نفسيته فقط ومعرفة دوافع صانع القرار ليس من اجل التحليل الذاتي لها بقدر ما تهدف إلى تقصي النتائج المترتبة عن صنفمعين من الدوافعفي عملية صنع القرار[3].

فالدوافع الهادفة غالبا ما يتم توظيفها بغية كسب تأييد الرأي العام لتوجهات السياسةالخارجية، بينما في حالة ما إذا تم الكشف عن الأهداف الحقيقية للدوافع السببية سوف يؤدي ذلك إلى خلق انتكاسة خطيرة ورفض واسع من طرف الرأي العام، في التوجه العام للسياسةالخارجيةللدولة[4].

وفي هذا الصدد يرى ريتشارد سنايدر في الغالب يمكن لنا أن نصل إلى تحليل مقنع لسلوك مسؤول معين من خلال البحث في الدوافع المنبثقة من الهيئة أو النظام الذي يعمل فيه، أو من خلال التعرف على فهمه لأهداف مجتمعه، وردود أفعاله علىما يجري داخل وخارج بيئته، وبالتالي ليس من الضروري دائما البحث في الدوافعالسيكولوجية "[5].

---

[1] عيد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره.

[2] حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره، ص 134.

[3] عيد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره.

[4] حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره ،ص 134.

[5] عيد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية،مرجع سبق ذكره.

وبالرغم من صعوبة الفصل بين الدوافع الهادفة والدوافع السببية في السياسة الخارجية فإن هذهالمقاربة ترى بأنه يتعين على الباحث اللجوء إلى الدوافع السببية لكون الدوافع الهادفة شكليةومعقدة في أن واحد.[1]

ويحتوي الإطار النظري لعملية صنع واتخاذ القرار على المحيط الخارجي، المحيط الداخلي، البنية الاجتماعية والسلوكية، صناع القرار وعملية صنع القرار، والفعل.

أولا– المحيط الخارجي : يلعب هذا الأخير دورا هاما في عملية صنع القرار السياسي، ويشمل على مختلف المتغيرات التي هي خارج حدود الدولة كأفعال وردود فعل الدول الأخرى، ويتألف بشكل أساسي من المحيط المادي والجغرافي ومن مختلف وحدات السياسية والمجتمعات والثقافات، وتتغير هذهالعواملبتعاقبمختلف الحقب الزمنية[2].

وتتمثل متغيرات البيئة الخارجية في الوضع السياسي الدولي والمنظمات الدولية، والرأي العام العالمي، والمصالح الاقتصادية،والقانون الدولي، والأخلاقيات الدولية.

أ–الوضع السياسي الدولي: لقد شهد الوضع السياسي الدولي تطورات هامة، إذ أنه في كل فترةإلا وتطرأ عليه متغيرات تختلف جذريا عن الفترة التي سبقتها، فقد شهد الوضع السياسي الدولي مثلا: عقب نهاية الحرب العالمية الثانية بروز القطبية الثنائية، وكذا ظهور العديد من التكتلات، والأحلاف، وطهور حركة عدم الانحياز، ثم بعد نهاية الحرب الباردة برزت الولايات المتحدةكقائدة للنظام الدولي، وحسب كينيث وولتز، فإنه كلما قل عدد الفاعلين في النظام الدولي كلماتميز هذا الأخير بالاستقرار ، لأن نقاطالاختلاف اقلمن نظام الائتلاف[3].

ب– **المنظمات الدولية**: تعتبر المنظمات الدولية من أهم الفاعلين في السياسة الدولية، إذ تسعى إلى تحقيق الاستقرار الدولي من خلال محافظتها على الأمن والسلم الدوليين كهيئة الأمم المتحدة.

---

[1] حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره، ص ص 134-135.

[2] ناصف يوسف حتي: مرجع سبقذكره، ص ص 178-179.

[3] عيد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية،مرجع سبق ذكره.

ج – **الرأي العام العالمي** : يلعب هذا المتغير أيضا دورا مهما في توحيد الشعوب فبفضله تم إنشاء عصبة الأمم، والأمم المتحدة، ولقد تدعم دوره أكبر مع انتشار المنظمات الغير حكومية.

ويعرف حامد ربيع الرأي العام الدولي بأنه كل تعبير تلقائي عن وجهة نظر معينة لا تقتصر على إثبات وجودها على مجتمع محلي معين من التوافق بين مختلف الطبقات والفئات التي تنتمي إلى أكثر من دولة واحدة سواء أكانت تلك الدول في مجموعها، تكون مجتمعا إقليميا دوليا أو كانت تنتمي إلى أكثر من مجتمعإقليمي دولي[1] .

وعليه يمكن القول أن الرأي العام الدولي قوة معنوية لا يمكن لأي أحد أن يتجاهل ذلك، والرأي العام الوطني ما هو إلا جزء من الرأي العام الدولي والذي يقوم بالضغط على صانع القرار في حكومتهلاتخاذ موقف معينتجاه دولة ما.

د- **المصالح الاقتصادية الدولية** : أضحت المصالح الاقتصادية الدولية ذو دور كبير في عملية صنعالقرار، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بمتغير المصلحة الوطنية والتي تسعى من خلالها مختلف الوحدات السياسية تحقيقها من خلال سلوكياتها تجاه محيطها الخارجي، فالعلاقات الدولية لأي وحدة سياسية أو مجموعة الوحدات فإنها تتأثر بمقدار ارتباطها بالاقتصاد العالمي، فمختلفالإمكانيات والموارد وتطور الاقتصاد...،كلهامؤشرات تشير إلى مدى ارتباط اقتصاد الدولةبالاقتصاد العالمي، والذي يؤهلها لكي تصبحمؤثرة على السياسات الخارجيةللدول الأخرى .

وكما يتأثر صانعالقرار بمدى استغلال مختلف الموارد الاقتصادية واستعمالها في التأثير علىالسلوك السياسي الخارجي للوحدات الأخرى، فالدول التي تمتلكالموارد الأولية يمكن لها أن تؤثر على قرار الدول التكنولوجية المتقدمة في سبيل أن تقف إلى جانبها بغية تحقيق أهدافها[2].

---

[1] ميادة علي الخالدي:" العواملالمؤثرة في إدراك صانع القرار السياسيالخارجي "مجلةدراساتوبحوث الوطن العربيكلية التربية، ع16 ، ص69.

[2] ميادةعلي الخالدي:مرجع سبق ذكره ، ص.

هـ– الأخلاقيات الدولية : تعتبر الأخلاقيات الدولية من أعقد المتغيرات في البيئة الخارجية، وهيمرتبطة بالخلفيات التاريخية والتربوية، وكذا بحقوق الإنسان، ويظهر تأثيرها جليا على المستوى الداخلي والخارجي، وهو ما تجلى واضحا في مؤتمر هلسنكي عام 1975 حول التعاون والأمن الأوروبيين وذلك من خلال دعوة المؤتمرين إلى نبذ كل أشكال العنف والقوة في العلاقات الدولية[1].

ثانيا : المحيطالداخلي : تنقسم المتغيرات الداخلية إلى متغيرات داخلية مادية والتي تتمثل فيالمتغيرات الجغرافية، والاقتصادية، والديموغرافية، ومتغيرات داخلية بنيوية والتيترتبط بالرأي العام،وجماعات الضغط،والأحزاب السياسية.

أ – المتغيرات الداخلية المادية:

أ–1– المتغيرات الجغرافية : تعد المتغيراتالجغرافية من أهم المتغيرات المؤثرة في توجيهالسلوك السياسي الخارجي، وفي رسم معالم سلوكيات الدول الأخرى تجاهها [2]، ويندرج ضمن هذه العوامل الموقع الجغرافي الإستراتيجي للدولة، وما تزخر عليه من مختلف الإمكانيات والقدراتوالموارد ...، التي تمكنها من اتخاذ قرارات تتصف بالقوة، يمكنها من لعب دور حامي المنطقةعلى غرار الولاياتالمتحدةتجاه قارةأمريكا .

أ–2–المتغيرات الاقتصادية : تلعب المتغيرات الاقتصادية دورا مهما في التأثير على النظامالسياسي لدولة معينة، في إطار سلوكياتها تجاه محيطها الخارجي، وهي متغيرات متعلقة بما تحتويهالدولة من مختلف الموارد الاقتصادية تؤهلها للتأثير على مختلف المجالات الاقتصادية والسياسيةخارج حدودها الإقليمية [3]، كما أن قدرتها الاقتصاديةتساعدها على تحقيق أهدافها التي تسعى إليها من وراء هذه القرارات، لخدمة السياسة الخارجية للدولة[4] .

---

[1] مزوزي عبلة، "نظريةصنعواتخاذ القرارفي السياسةالخارجية" (بحثمقدمفي مقياستحليلالسياسةالخارجية، كليةالحقوقوالعلومالسياسية، جامعةباتنة ، 2006-2007) ، ص .14.

[2] حسينبوقارة، مرجعسبق ذكره ، ص .77.

[3] أحمد نوري النعيمي: مرجعسبق ذكره، ص 209.

[4] أحمد عارف الكفارنة: " العواملالمؤثرة في عمليةاتخاذالقرار فيالسياسة الخارجية ، دراساتدولية، ع42، ص22.

أ-3- **المتغيرات الديموغرافية:** وهي تلك المتغيرات التي يمكن حصرها بما يسمى بالأقلياتداخل دولة ما والتي يكون لها تأثير كبير على عملية صنع واتخاذ القرار بداخلها، فوجود الأقلية الألمانية في أمريكا يكون لها تأثير واضح على الإدارة الأمريكية ودفعها لاتخاذ القرار بداخلها، فوجود الأقلية الألمانية في أمريكا يكون لها تأثير واضح على الإدارة الأمريكية ودفعها لاتخاذ قرارات تتماشى وفقا لما تمليه المصالح الألمانية، كقرار زيادةالدعم لألمانيا في شتىالمجالات مما يخدم ديمومةواستمراريةتحسين العلاقاتبينهما[1] .

ب-المتغيرات الداخليةالبنيوية :والتي يمكن إجمالها في :[2] .

ب-1- الرأي العام : وهو تعبير يدلى به جميع أفراد المجتمع بشأن قضايا محددة في المجال السياسي بغية تلبية مطالبهم ويتجلى تأثير الرأي العام عندما تمس مصالحهم، وقد ظهر تأثيره واضحا في حرب الفيتنام، عندما ضغط على الرئيس الأمريكي آنذاك ريتشارد نيكسون في الانسحاب من الفيتنام رغم أن نسبة 25% من الأمريكيين كانوايجهلون خوض بلدهمللحرب في الفيتنام .

لذلك يعتبر الرأي العام أحد أهم العوامل المهمة في عملية صنع القرار السياسي، الأمر الذي يوفر الضمانة الأساسية بغية الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي من ناحية وإحداث التغيرات المجتمعية بطريقة سلمية من ناحية أخرى[3].

ب-3-الأحزاب السياسية: هيتلك الهيئات والمؤسسات السياسية التي تساهم بشكل أو بأخر في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، ويظهر دورها بشكل جلي في الدولالمتقدمة.

ب-4- الأنماطالمؤسساتية : وهي تلك الأنماط التي يمكن حصرها في التحليل الدستوريوالجهازالمقرر.

---

[1] عبد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية،مرجع سبق ذكره.

[2] عبلة مزوزي: مرجع سبق ذكر، ص13.

[3] أحمد عارف الكفارنة:مرجع سبق ذكره، ص22.

ثالثا: البنية الاجتماعية والسلوكية: تعد فئة مستقلة عن المحيط الداخلي نظرا لأهميةالعوامل التي تتكون منها وتأثيرها الغيرالمباشر على صناع القرار [1]، وتشمل نظام القيم السائدة في المجتمع والسمات أو الخصائص السيكولوجية والسوسيولوجية التي يتميز بها المجتمع، ونمط التفكير لدى أفرادالمجتمعومختلف القضايا المرتبطة الجوانب الدينيةوالعقائدية، ويقسمريتشارد سنايدرهذهالقيمإلى نوعين:

أ**–قيم مجتمعية:** وهي تلك القيم المؤثرة على الجماعة المقررة والمتمثلة في السوابق التاريخية

ب– قيم مرتبطة بصانع القرار: والذي يعني أن التكوين الشخصي لصانع القرار له دور كبير في التأثير على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية في مختلف الأنظمة (المفتوحة والمغلقة)[2].

رابعا: عملية صنع القرار : وترتبط هذه العملية بمجال الصلاحيات وكذلك الاتصالات والمعلومات والحوافز الشخصية وتلك التي يحددها الدور.[3]

خامسا: الفعل أو السلوكية السياسية : وهذا الفعل الذي يصدر عن وحدة صناعة القرار [4]ويطلق بعض الباحثين على هذا الفعل اسم المخرجات، حيث يعبر هذا القرار هنا عن نتيجة آليةلصناعة القرار.

ويركز ريتشارد سنايدر على أنه من الضروري معرفة مختلف العمليات والتفاعلات التي يتوجب تتبعهامن أجل الوصول إلى القرار، وهذه العواملالتيتؤثر على صانع القرار لا تخرجعنمتغيرات البيئة الداخلية والخارجيةوعمليات صنع القرار[5].

---

[1]ناصف يوسف حتي: مرجع سبق ذكره، ص179.

[2]عيد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية،مرجع سبق ذكره .

[3]ناصف يوسف حتي:مرجع سبق ذكره ، ص179.

[4]المرجع نفسه.

[5]جمال علي زهوان: عملية صنع القرار السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن، مجلةالسياسةالدولية، ع149، جويلية 2002، ص23.

ولقد لخص سنايدر عملية التفاعل بين تلك العناصر الرئيسية في إطار نظري يتمثل في الأتي:

النموذج النظري لريتشارد سنايدر في السياسةالخارجية

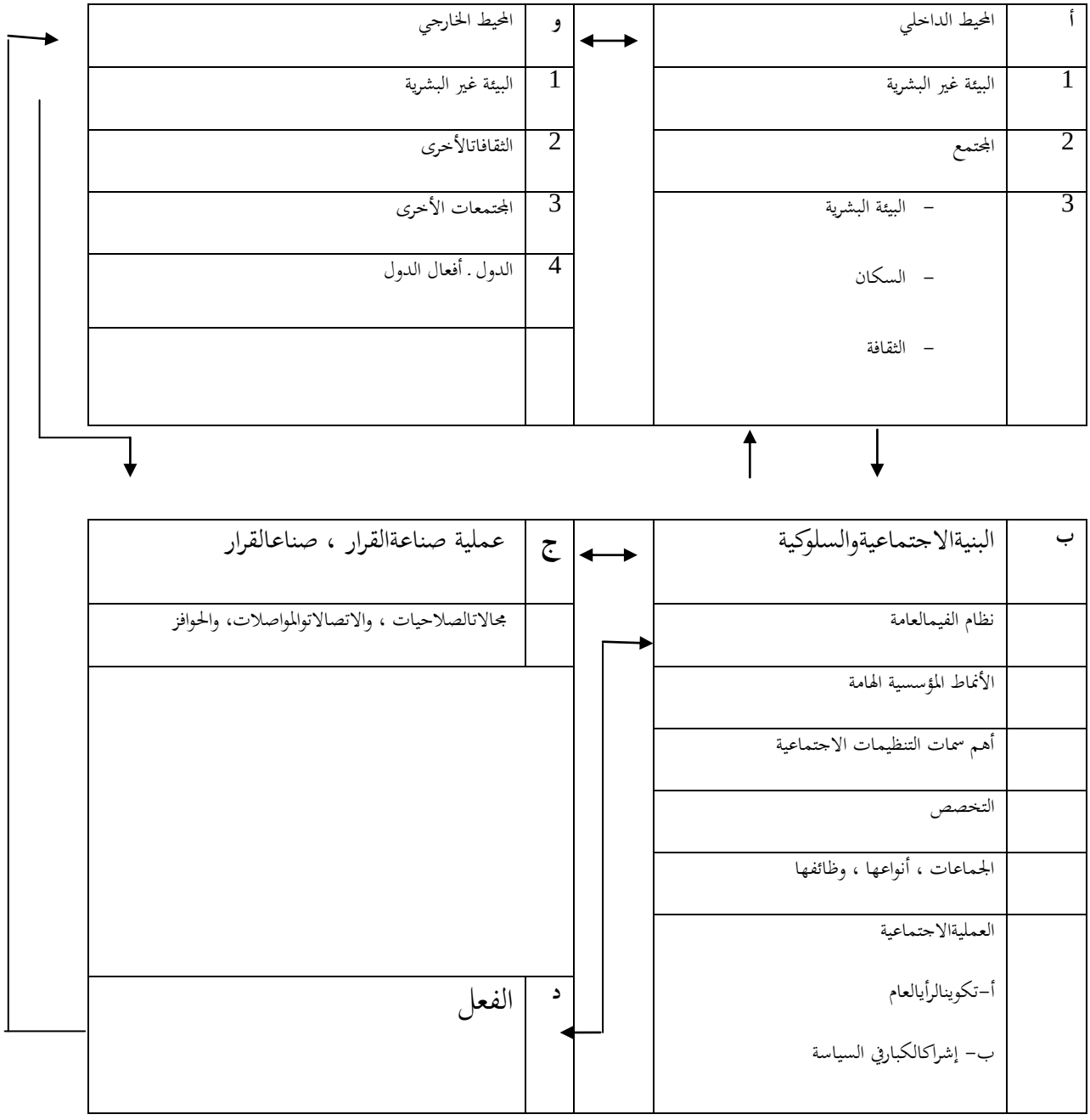

إنالخط " **ب ، ج**" يمثل عند ريتشارد سنايدر التفاعل بين البنية الاجتماعية والسلوكية وعملية صناعة القرار.

ويوضح خط (**د، ب**) انعكاسات السياسة الخارجية للدولة على بنيتها الاجتماعية والسلوكية، فإقامة علاقات جيدة مع دولة أخرى قد يكون له مردود ايجابي على العلاقات بينالدولتين[1].

أما السهم (**أ، ب**) فإنه يرمز إلى التفاعل بين المحيط الداخلي ككل من ناحية وبينالبنية الاجتماعية والسلوكية من جهة أخرى، وهو يمثل التفاعل الذي يعبر عن طبيعة العلاقاتبين دولة وأخرى على المستوى المجتمعي وغير الرسمي (الجماهيري)، وقد تكون نوع هذهالعلاقات تجارية، ثقافية، إعلامية، رياضية، أو عائلية... الخ[2].

في حين يمثل السهم (**ج، و**) و (**ج، د**) التفاعل بين دولتين لإنشاء علاقات سواء في مجال التعاون، أو في علاقات تكاملية، أو في علاقات الصراع[3].

وانطلاقا مما سبق يمكن القول، أن ريتشارد سنايدر قدّم في الإطار النظري لنموذجالسياسة الخارجية ثلاثة أنواع من التفاعلات المترابطة والمتداخلة وهي: التفاعل على مستوىالحكومات الذي يمثله (**ج،د، وج**) ، والتفاعلعلى المستوى غير الرسمي الذي يمثله (**أ بو**) ، والتفاعل داخل المجتمع الواحد على المستويين الحكومي و الغير حكومي (**بجدو**)[4]

2-الدراسات المقارنة للسياسة الخارجية: جيمس روزنو.

ظهرت الدراسات المقارنة في السياسة الخارجية في منتصف الستينات من القرن العشرين،على يد مجموعة من المنظرين الذين ينتمون إلى المدرسة السلوكية، وينطلق رواد هذه المقاربة من محاولة تفادي تلك الأخطاء التيوقعت، فيها معظم المقاربات التي برزت في حقلالسياسةالخارجية، والتي تتمثل في مأزق مستوى التحليل، ومأزمتغيرات التحليل[5].

---

(1) ناصف يوسف حتي: مرجع سبق ذكره، ص 180.

(2) المرجع نفسه، ص 181.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه.

(5) حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره، ص 143.

ويرجع البعض ظهور الدراسات المقارنة للسياسة الخارجية إلى [1]:

أولا: تلك التطورات والمستجدات الدولية خاصة عند حصول العديد من الدول، التي كانت تحت وطأة الاستعمار، على استقلالها وهو ما يمكن تسميته بدمقرطة العلاقات الدولية بعدما كانت حكرا على الدول الأوروبية، فضلا عن ذلك لقد ساهم ازدياد الاعتماد المتبادل الدولي فيمختلف المجالات في زيادة اندماج النظام الدولي بين مختلف مناطق العالم، الأمر الذي لم يجعل من هذا التبادل حكرا على الدول فقط، وإنما تعدى حدوده ليشمل العلاقات على المستوىالشعبي أيضا.

ثانيا:التطور العلمي: لقد شهدت فترة ستينات من القرن الماضي تركيزا في ميدان السياسةالداخلية الأمر الذي أدى فيما بعد إلى الاهتمام بحقل الدراسات المقارنة في السياسة الخارجية، والتوجه نحو تيار نظرية في السياسة الخارجية نتيجة لحجم المعلومات المتوافرة، فاتجه الاهتمام نحواستخراج الأنماط وبناء الأطر النظرية وتحديد مختلف المفاهيم التي تحكم ظاهرة السياسة الخارجية[2].

ولكن، السؤال الذي يتوجب طرحه هنا، ماذا نقارن؟ وكيف نقارن؟ ولماذا نقارن في السياسة الخارجية؟

ماذا نقارن في السياسة الخارجية؟ : باعتبار أن السياسة الخارجية هي توجهات وأهداف لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق مجموعة من الأدوات، فضلا عن ذلك أنها تحصيل حاصلعن ذلك التفاعل الذي يتم بين مختلف المتغيرات الداخلية، والخارجية، والسيكولوجية، ممايعنيأننا نقارن بين مختلف السياسات الخارجية من خلال كل هذه العناصر.

كيف نقارن في السياسة الخارجية؟ : وتتم المقارنة في السياسة الخارجية من خلال إتباع منهج البحث التاريخي المقارن، حيث يوجد نوعان من الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية، **أولها:**

---

[1] ناصف يوسف حتي : مرجع سبق ذكره، ص ص192-193.

[2] عبد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره.

المقارنة تتم بين دولتين خلال فترة زمنية معينة أو تجاهقضيةمعينة، كتفسير السياسة الخارجية للدول الكبرى خلال مرحلة الحرب الباردة[1]. **وثانيهما:** مقارنة لدولة معينة بين فترتين زمنيتين مختلفتين.[2]

لماذا نقارن؟ : حسب مايكل هاس: إن الغرض منالمقارنة في السياسة الخارجية هو[3]:

- إضفاء وصفا دقيقا وشاملا حول ظاهرة السياسة الخارجية من أجل الحصول على معلومات كافية عن كل ما يجري من أحداث على مستوى الساحة الدولية.
- التنبؤ بمستقبل المجتمع الدولي وذلك من خلال وضع السياسة الخارجية في سياقها الزمني.
- استنتاج أحسن السياسات الخارجية في العالم من خلال إبراز عناصر التمايز.
- اتساعدائرة استيعابنا وفهمنا للسياسات الخارجية لمختلف الوحدات السياسية.

نموذججيمس روزنو للدراسةالمقارنةفي السياسةالخارجية:

يعد جيمس روزنو من أبرز المفكرين الذين قدموا مساهمات جليلة في تقديم نموذج نظريللدراسة لمقارنة للسياسة الخارجية، و ذلك بغية ترتيب وتصنيف عوامل التأثير في السياسة الخارجية للدولة حسب درجة هذاالتأثير ووزن هذه العوامل[4]

ويعتقد روزنو أن هناك خمس فئات من المتغيرات تؤثر في السياسة الخارجيةللدول وهي:

أ- **متغيرات النظام الدولي:** وهي تلك المتغيرات التي تفرزها البيئة الإنسانية وغير الإنسانيةالخارجية[5]، وتتلخص في النظام الدولي القائم ومختلف فروعه (النظام الإقليمي،والنظامالجيواستراتيجي للدولة).

---

[1] عبد الناصر جندلي:محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره

[2] ناصف يوسف حتي: مرجع سبق ذكره ، ص 192- 193

[3] عبد الناصرجندلي: مرجع سبق ذكره .

[4] فريد زكريا: منالثورةإلى القوة: الجذور الفريدةلدور أمريكا العالمي ، ترجمةرضاخليفة ،القاهرة : مركز الأهراملترجمةوالنشر ، ط1، 1999.

[5] حسينبوقارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 149.

ب– **المتغيرات الفردية** : وهي تلك المتغيرات المتعلقة بصانع القرار، وتتمثل هذه الاعتبارات في خبرته، ومستواه الفكري، والكفاءة... وهي تلك المتغيرات التي تلعب دورا مهما في التمييز بين سلوكه وسلوك غيره في السياسة الخارجية[1].

ج–متغيرات الدور : هو السلوك الطبيعي المفترض أنينتهجه صانعالقرار في مركزه بعيدا عن الجوانب الشخصية –حتىوإنكانيتعارض مع أرائهوتوجهاته – معالعلم أن درجةتأثيرمتغيرات الدور تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الدول المتقدمة أصبحت الأدوار واضحة ومحددة نتيجة التجارب المتكررة، ويساهم هذاالمتغير دوراكبيرا في رسموتحديد السياسةالخارجية لهذهالدول عكس ما هو شائع في الدولالمختلفة[2].

د– المتغيرات المجتمعية: وتتمثل في المتغيرات المادية والغير المادية، أما المتغيرات المجتمعية المادية فتمثل في حجم الرقعة الجغرافية والتطور في ميدان الاتصالات، والإمكانيات الاقتصادية، والتقدم العلمي والتكنولوجي...، في حين تتمثل المتغيرات المجتمعية غير المادية في تركيبة المجتمع وثقافته السياسية، وتشمل أيضا نظام القيم، والمعتقدات، وطبيعة الولاءات القائمة، والتراث والإسهامالتاريخيوالوطني ... [3].

هـ–**المتغيرات الحكومية:** وتحتوي على بنية السلطة وأجهزة النظام الحكومي في الدولة، والمنظومة الحزبية وطبيعة العلاقات بين مختلف مؤسساتها، وموقع وقوة دور هذه المؤسسات وكيفية صنع القرار في الدولة.[4].

وقد لخص جيمس روزنو في دراسته المقارنةللسياسية الخارجية في نموذج نظري يعتمد فيهعلى ثمان دول، وذلك بناء على ثلاث معايير وكل معيار منه يتفرع إلى نوعين وهي كما يلي[5]:

---

[1] ناصف يوسف حتي: مرجع سبق ذكره ، ص 195.

[2] المرجع نفسه ،ص ص 194 -195.

[3] المرجع نفسه، ص 195.

[4] المرجع نفسه.

[5] المرجع نفسه، ص 195.

المعيار الجغرافي: دول كبيره، ودول صغيرة.

المعيار السياسي: دول ذات نظام سياسي مفتوح، ودول ذات نظام سياسي مغلق.

المعيار الاقتصادي: دول متقدمة، ودول متخلفة:[1].

الجغرافياوالموارد الطبيعية	دولة كبرى				دولةصغرى			
وضع الإقتصاد	متقدم		متخلف		متقدم		متخلف	
شكل النظام السياسي	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق
ترتيب عوامل التأثير	الدور المجتمعية الحكومية النظام الدولي الفردية	الدور الفردية الحكومية النظام الدولي المجتمعية	الفردية الدور المجتمعية النظام الدولي الحكومية	الفردية الدور الحكومي النظام الدولي المجتمعية	الدور النظام الدولي المجتمعية الحكومية الفردية	الدور النظام الدولي الفردية الحكومية المجتمعية	الفردية النظام الدولي الدور المجتمعية الحكومية	الفردية النظام الدولي الدور الحكومية المجتمعية
أمثلة	الولايات المتحدة	الإتحادالسوفياتي	الهند	الصينالشعبية	هولندا	تشيكوسلوفاكيا	كينيا	غانا

نموذج جيمس رزنو لتصنيفالعواملالمؤشرةفي السياسةالخارجية

يبين الجدول المرسوم أعلاه، الترتيب المنطقي لأهمية المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية لكل فئة من فئات الدول التي ذكرها آنفا والتي تم تحديدها من خلال الجغرافيا والموارد الطبيعية، ووضع الاقتصاد، وشكل النظام السياسي، وعند هذا المستوى يمكن الانطلاق في بناء الفرضيات الخاصةبتفسيروالتكهن بالسلوك الخارجي لمختلف أصناف الدول[2].

و انطلاقا مما سبق يمكن القول أن عامل النظام الدولي يساهم بشكل كبير في تحديد و رسم السياسة الخارجية للدول الصغيرة منه في الدول الكبيرة. كما تظهر أهمية العامل الشخصي في الدول النامية في رسم عملية السياسة الخارجية، وفيالمقابل نجد غياب دور المؤسسات مقارنة مع الدول المتقدمة لاسيما منها التي تتميز بخاصية النظام المفتوح، أين يبرز أهمية متغير الدور والذي يرجع إلى

---

[1] ناصف يوسف حتي: مرجع سبق ذكره، ص196.

[2] حسين بوقارة: ص152.

تطور المؤسسات الذي منسماته تحديد الأدوار وتثبيتهاورسمحدودها.وكما تبرز أهمية العوامل المجتمعية، في الدول المتقدمة وذات النظام المفتوح نتيجة المشاركة السياسية الفعالة، مقارنة مع دور هذه الفئة في الدول ذات النظام المغلق.وفيما يخص دور المتغيرات الحكومية، فإنها تلعب دورا كبيرا في الدول المتقدمة، أكثر منه في الدول المتخلفة في التأثير في السياسة الخارجية.

3- التحليلاتالبيئية وضعالسياسةالخارجية: نموذج عائلة سبروت

بقد ألحّا " **هارولد ومارغريت سبروت** " إلى أخذ المتغيرات البيئية بعين الاعتبار، عند تفسير أيسلوك إنساني: و ذلك أن العوامل البيئة الإنسانية وغير الإنسانية تؤثر في نشاط الإنسان لسببين[1]:

الأول : إنهاتستطيع أن تؤثر في قرارات الإنسان إذا أدرك هذه العوامل ؟

الثاني : بإمكانها أمتحدمن القدرةعلى الممارسة أو الإنجاز.

وتشير عائلةسبروت إلى أن استجابة الإنسان للبيئة تتوقف على إدراكه إياها، وبناء عليهتمثل دراسة البيئة ومعرفة محتوياتها معلما ودليلا مرشدا في تحليل السياسية الخارجية وتقويمإمكانات أي دولة ويعتبر منهج دراسة البيئة وفقا لهذه العائلة، منهجا مساندا ومفيدا في دراسة السياسة الخارجية، وقد اعتبر مساندا، لأن هناك عوامل أخرى تلعب دورا لا يستهان به في التأثير في السلوك السياسي ومن بين هذه العوامل، مستوىالتكنولوجية المحققة، ومدى إدراك العوامل الرئيسية ونسبةالمصادر المتوفرةمقارنةبالتزاماتالدولة[2].

ويعرفسبروت البيئة على أساس أنها: "ذلك الكلالذي يحيط بنا من عوامل إنسانية أو غير إنسانية، ملموسة أو غيرملموسة"[3].

ولقد أخذ الكثير من باحثي السياسة الخارجية بتصنيف سبروت فيما يخص تقسيم العواملالبيئيةإلى البيئةالنفسية، والبيئة العملية.

---

[1] محمد شلبي:مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

أولا/ البيئةالنفسية: وتتضمن صور المسؤولين عن صياغة أهدافالسياسةالخارجية وأنشطتها فيما يخص بإدراكهم البيئة المحيطة بهم، إلى جانب صورهم عن البيئة، هناك المواقف والقيموالعقائد والحاجات الشخصية، والإدراك، والإيديولوجية...، ويجب أن يكون تشابك هذهالعناصر جميعها مسؤولاعن تعريف الموقف الذي يواجه صناع السياسةالخارجية.

ويقتضي تفسير سلوك صناع السياسة واستجابتهم لأي موقف ما في البيئة النظر إلى إدراكات صناع السياسة الواقع، ولا يعني أنه يجب دائما أن تتطابق صورة الهدف المدركة مع الواقع[1].

وتشكل البيئة النفسية العدسات التي ينظر بها صناع السياسة إلى شتىالموضوعات، وبواسطتها يعرفون المواقف التي يتعاملون معها وتعتبر مدخلا مهما لتحليل خيارات السياسة الخارجية، ومعرفة الأهداف القابعة خلف سلوكات صناعها ومواقفهم.

ثانيا/ البيئة العملية: ويقصد بها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية سواء كانت بشرية، أو مادية المتعلقة بالجانب العملي يتعلق بكيفية رؤية وإدراك صانع القرار لها: "أول خطوة لإيجاد العلاقات بين العوامل البيئية في اتخاذ القرار تتم باكتشاف كيف يتصور القرار للبيئة المحيطة به[2].

4- المقاربات البيروقراطية:

تعتقد هذه المقاربة بأنه إذا كانت قرارات السياسة الخارجية يتم ترسيمها وتنفيذها في إطار مجموعة من المتغيرات والضغوطات، فإن ذلك ينتج أشكالا متعددة من المنافسة والمعايير البيروقراطية التي تحكم سلوك المؤسسات ومختلف الأجهزة المسؤولة عن هذه القرارات[3].

وقد تزايد الاهتمام بالدور الذي يلعبه البيروقراطيون في رسم وصنع عمليةالسياسة الخارجية،وذلك نظرا لمحدودية فترة حكم رئيس السلطة التنفيذية ومستشاريه، مما يعني تغيرات جذرية في هرم المسؤولية في اتخاذ القرارات، لهذا يتم الاعتماد عليهم بدرجة كبيرة بغية التزود على مختلف

---

[1] محمد شلبي: مرجع سبق ذكره ص31 .

[2] الإطار النظري والقانونيللدراسةمرجع سبق ذكره، ص 18.

[3] حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره ، ص121.

النصائح لاتخاذ القرار وفي تنفيذها وهو ما يعني عمليا أنهم المخططين الرئيسين في السياسة الخارجية [1]، بحكم اعتبارهمبمثابة المتغير الثابت في عمليةاتخاذ القرار في السياسة الخارجية[2].

ونظرا لأهمية البيروقراطية في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية وزيادة حجمها على مستوىمختلف المجالات في مختلف مؤسسات الدولة على غرار وزارة الاقتصاد والدفاع ... فإنه هناك من يشجع الاتجاه نحو "بقرطة " عملية صنع السياسة الخارجية، وذلك نظرا للمزايا التي يتم تحقيقها، ومن بين تلك المزايا أنها تسهل عمليةالوصول إلى سياسة خارجية رشيدة[3].

وقد لخصكيجلي و ويتكوف أهمية البيروقراطية في عملية السياسة الخارجية فيما يلي[4]:

1) تزداد الفعالية الإدارية بسبب التخصص الذي يسّهل تقسيم العمل وتوفير الخبرة.
2) ترجعفعاليات البيروقراطية إلى هياكلها الهرمية.
3) تنشأهياكل صنع القرار لقضاءمهاممحددة.
4) توفير البيروقراطية على أرشيف من الأحداث السابقة، وهو ما يساعد على حل مختلف القضايا الراهنة.
5) أنها تقوم باختبار الأشخاص الذين يتمتعون بقدر كاف من الكفاءة والخبرة.
6) تبني عمليةالترقية على أساس الاستحقاق والإنجاز.
7) أن تعدد الأجهزة البيروقراطية تشجع في النظر إلى بدائل عدة.

ومن أهم الأفكار النظرية التي ركزت على أثر الاعتبارات البيروقراطية على نتائجومخرجات السياسة الخارجية نجد منظور **غراهم أليسون** الذي أعطى أهمية كبيرة لطبيعة الإجراءاتالبيروقراطية التي تميز كل جهاز حكومي والشكل ومحتوى العلاقة بين مختلف الأجهزة من خلالالعمل الأكاديمي الذي

---

[1] محمد السيد سليم ، وأحمد بن محمد مفتي: مرجع سبق ذكره،ص139.

[2] حسين بوقارة: مرجعسبق ذكره، ص122.

[3] محمد السيد سليم ،وأحمد بن محمد مفتي:مرجع سبق ذكره، ص142.

[4] محمد السيد سليم، وأحمد بن محمد مفتي: مرجع سبق ذكره، ص142.

أنجزه على خليفة أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962م، وكنتيجة لذلكيقدم غراهام اليسون ثلاث نماذج تحليلية لفهم واستيعاب عملية صنع القرار السياسي وهي: نموذجالفاعلالعقلاني، ونموذج المسارالتنظيمي،ونموذج السياسات الحكومية[1].

أ-نموذج الفاعل العقلاني:

ينطلق هذا النموذج من فكرة أساسية مفادها تفسير سلوكية الدولة الخارجية اتجاه موقفمعين أو دولة أخرى عبر تحليل عقلاني للأهداف التي تسعى الدولة جاهدة بغية تحقيقها، وفي هذا الصدد يقدم شرحا منطقيا للحسابات الدقيقة الذي على ضوءه تقوم دولة معينة باختيار نهج سياسي معين دون اتخاذ بقية القرارات الأخرى، وكمثال على ذلك اعتبر العالم السياسي الأمريكي هانس مورغتو أن أمريكا دخلت للحرب العالمية الثانية نتيجة التهديد الذي يمثله اختلال توازن القوى فيأوربا[2].

وعليه فإن هذا النموذج يعتمد على وضع معايير عقلانية يمكن أن تكون بمثابة عوامل موضوعية لتفسير وتقويم السلوك الخارجي للدولة، وبإمكان الباحث أن يعمق في تركيزه علىعامل الاستمرارية فيما يخص السياسات المنتهجة من قبل دولة معينة وذلك بغية استشرافمختلف التغيرات التي ستظهر على تلكالسياسةمستقبلا.

وحسب هذا النموذج فإن صناع القرار يضعون في حسبانهم مختلف العوامل الموضوعية الإيجابية والسلبية التي تؤثر في دولتهم ويقومون حساباتهم على هذا الأساس، فأينما إتجه الميزان يقومون بتحديد طبيعة سياستهم التي سوف تتبع، لذلك نجد أن أنصار هذا النموذج يلجئون إلى إبراز الهدف الذي تعمل له دولة معينة من خلال سلوكية ما، وتعتبر هذه السلوكية حسباعتقادهم اختيارا منطقيا، ويطبق هذا النموذج عادة في نظريات التفاوض، وكذا في نظريات الردعخاصة تلك التيتتعلق بالردعالنووي[3].

---

[1] ناصف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره ، ص 188.

[2] المرجع نفسه ، ص .188

[3] المرجعنفسه

ويقوم هذا النموذج على ما يلي[1]:

1) لا بدا من وجود عنصر الرشد بغية اتخاذ قرار ما بصورة عقلانية.
2) ضرورة اتخاذ القرار الذي يحقق من خلاله أقصى ممكن من الربح و بتكلفة أقل.
3) البحث عن البديل الأمثل وتقييم مدى قدرته على تحقيق أقصى ربح ممكن.
4) التنبؤ بكل النتائج المترتبة عن اختيار كل هذه البدائل بشكل هرمي.
5) التغير على مستوى الأهدافوالوسائل
6) يفترض هذا النموذج بوجود نظرة وحدوية أو متكاملة للوحدة القرارية وهو ما يعنيانه يوجد مقرر واحد فقط.

غير أنه هناك من يعيب على النموذج العقلاني وذلك راجع إلى إهماله لعنصر الزمن خاصة في الأزمات المفاجئةوكذلك إهماله للمتغيرات البيئيةوالنسبيةفي مفهومعقلانيةالقرار.[2].

ب- نموذج العملية التنظيمية

يعتقد غراهام ألسون في هذا النموذج أن الحكومة مكونة من مجموعة من التنظيمات البيروقراطية مرتبطة ببعضها البعض [3]، ولكل منها قدر معين من الاستقلالية والمصالح الخاصة به، فمن بين خصائص صناعة القرار في دول العالم المتقدم على المستوى المؤسساتي ذلك التنافس بين مختلف الدوائر في صنع القرار،وذلك عن طريق استعمال تقنية التسريب للمعلومات وذلك بغية إحراج بقية الإدارات، أو اتخاذ قرار موقف معين من قبلإحداها بشكل يؤثر سلبا على الإدارات الأخرى وهو ما يؤدي إلى إفشال سياساتها، وعليه يمكن القول بأنهناكمجال واسع للمناورات والتسابق في الحصول على المعلومات، والتي تصلإلى أعلى مستوى فينظام صنع القرار لاختيار سلوك معين، والذي هذا الأخير عبر عملية تأطيرية تراكمية والتي تقوم وتتكامل فيه كلالوحدات حسبقواعدمعينة ومنظمة[4]

---

[1] عبد الناصر جندلي،مرجع سبق ذكره.

[2] عبد الناصر جندلي،مرجع سبق ذكره .

[3] حسين بوقارة،مرجع سبق ذكره ، ص .125

[4] ناصف يوسفحتي،مرجع سبق ذكره ، ص .190

من جهة أخرى يعتقد أنصار هذا النموذج أن العالم غير مرتب، وعليه، لا يمكن احتساب النتائجوالتنبؤ بشكل دقيق، وبالتالي فهو يبني نظريته على أساس المخاطر[1].

وفيهذاالمضمار يرى سيمون بإمكان صانع القرار تنظيماحتمالاته بغية التنبؤ بالنتائج المرجوة تحقيقها[2].

ج- النموذجالبيروقراطي " السياسةالحكومية "

يتناول هذا النموذج عملية صناعة القرار على مستوى القيادة، عكس النموذج الثاني الذي يتعاطى مع القيادةكصانع قرار موحد تصله الخيارات من شبكةالإدارات المختلفةبشكلهرمي، فإن هذا النموذج يحاولتفسير العلاقات القائمة في إطار هذه القيادة والتييصورهاعلى شكل لعبة تتميز بالتنافس والتعاون بين أفراد القيادة الذين يختلفون في سلوكياتهم ومصالحهم ووزنهم السياسي وانتماءاتهم الحزبية... ويتم التوصل إلى القرار باعتماد مختلف أساليبالتفاوض وتقديمالتنازلات المتبادلةبينأطراف القيادة[3].

وعليه يمكن القول أنه حسب هذا النموذج لا يوجد فاعل واحد والذي يتمثل أساسا في الدولة، بل هناك العديد من الفاعلين في إطار القيادة حيث نجد أن لكل منهم أهدافهمالوطنية والشخصية وإدراك مختلف القضايا، والقرار ليس عقلاني، وإنما هو محصلة سياسيةللعبة التنافس والتعاونالمستمرة بينهم، وفيالأخير يمكنالقولأن النموذج البيروقراطي ما هو إلا مكملا للنموذج الأول" العقلاني " لكون أن هذا الأخير يهتم بالبيئة الخارجية، في حين يهتم النموذجالبيروقراطي " السياساتالحكومية" بالبيئة الداخلية[4].

---

[1] عبد الناصر جندلي،مرجع سبق ذكره .

[2] المرجعنفسه

[3] ناصفيوسف حتي: مرجع سبق ذكره، ص 191.

[4] عبد الناصر جندلي: مرجع سبق ذكره .

ثانيا: تحليل السياسة الخارجية ونظريات العلاقاتالدولية :

قبل الخوض في أي ظاهرة في حقل العلاقات الدولية يتوجب على الباحث الرجوع أولا إلى التأصيل النظري لها، بحيث توجد هناك علاقة تلازمية بين الجانب المفاهيمي والنظري من جهة،والواقع العملي من جهة أخرى، و في هذا الصدد سوف يتم التطرق إلى مجموعة من النظرياتالتيتطرقت إلى السياسة الخارجية والتي تتمثل في كل من المدرسة الواقعية، والليبيرية، والماركسية، والبنائية.

1- المدرسةالواقعية :

لقد جاءت المدرسة الواقعية كرد فعل على تيار المدرسة الميثالية، وتهدف هذه المدرسة إلىدراسة وفهم سلوكيات الدول ومختلف العواملوالمتغيرات التي تؤثر وتتأثر في علاقاتها المتبادلة بين مختلف الوحدات السياسية، فالمدرسة الواقعية جاءت من أجل دراسةالواقع كما هو موجود فعلا، وليس كمايجب أن تكون عليه العلاقاتالدولية مثلماتؤمن به الليبيرالية[1].

وتعتبر الواقعية من أكثر النظريات اتصالا بالواقع الدولي وذلك من خلال التعبير عن أوضاعهاالقائمة[2]

ولقد سيطرت الواقعية على حقل العلاقات الدولية لمدة تزيد عن ستة عقود، وهذا لا يعني أنها جديدة وإنما تمتد جذورها إلى الحضارة اليونانية، وهو ما يتجلى من خلال كتابات ثيوسيديدس، والذي يعتبر أول مرجع في العلاقات الدولية والذي يزال يستخدم إلى حد الآن في دراسة العلاقات بين الدول[3].

و عموما يمكن القول أن الواقعية السياسية تتبنى موقفا يعني بالمصالح الخاصة للدولةبالدرجةالأولى، ولا يعير لأي إهتمام بمصالح الدول الأخرى إن اقتصت الحاجة لذلك، وترتبط السياسة الخارجية الواقعية عادة باستخدام القوة، حيث أنها لا تدين تلك الحروب التي تقام بين

---

(1) ناصيفيوسف حتي: مرجع سبق ذكره، ص 23.

(2) اسماعيل صبري مقلد: مرجع سبق ذكره ، ص 18.

(3) خالد موسى المصري: مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، سورية: دمشق دار فتوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014، ص51.

مختلف الوحدات السياسية، لأن الحرب تعتبر من وجهة نظرها كحالة طبيعية لحماية المصالح الخاصة للدولة التي تتبنى السياسة الواقعية [1].

ويعتقد أنصار هذه المدرسة بأن النظام الدولي مجرد لعبة حيث لا يحقق أي ربح، و أنأي ربح يمكن تحقيقه من طرف وحدة سياسية يعادل خسارة بالنسبة لوحدة سياسية أخرى، والعاملالحاسم والمستخدم في هذه اللعبة هي السلطة المطلقة، والقوة العسكرية، ويرتبط هذا المفهومبالنزعةالتجارية[2].

ومن جهة أخرى، فإن الواقعية ترى بأن عامل المصلحة القومية هو الأداة التفسيرية الملائمةلفهم وشرح السلوكيات الدولية، كما تفترض من أن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقاتالدولية والتي تتصرف كوحدة منسجمة وبعقلانية في ظل الفرص والعوائق الموجودة في محيطها الدولي، وعليه فإن السياسة الخارجية حسب هذه المدرسة هي الاستخدام العقلاني للوسائل المتاحة من أجل الوصول إلى أهداف معينة. [3].

كما تؤمنالواقعيةالسياسية بأن سياسات الدول شأنها شأن المجتمعات عامة تهيمنعليها القوانين الموضوعية والتي تمتد جذورها في الطبيعة البشرية، والتي أخذها بعين الاعتبار وعلى أساس موضوعي يعتمد على دعم الفكرة بالأدلة والبراهين، بدلا من الاعتماد على التحليل المثالي للأمور المنفصلة عن الوقائع والمتأثرة بالتفكير الميثالي للفرد وأهوائه وتستند في فهمها للسياسة الخارجية إلى مبدأالمصلحة الذاتية والمنفعة المرتبطة بمفهوم القوة والسلطة ، وتتعامل هذهالمدرسة مع السياسة على أساس مجال قائم في حد ذاته ومنفصل عن الجوانب الأخرى كالاقتصاد والدين والأخلاق [4].

---

[1] مجيد محمد حميد ، وسرى هائم محمد، السياسة الخارجيةالأمريكية، دراسةنظرية ، المجلةالسياسية الدولية، ص 179

[2] المرجعنفسه

[3] هالة أبو بكر سعودي: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراعالعربي الإسرائيلي (1967-1973)، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدةالعربية ، 1986، ص 33.

[4] الأكاديمية السورية الدوليةللتدريب والتطوير، مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها، تم تصفح يوم 28.08.2017على الرابط http://sia.sy.net

وتعتقد هذه المدرسة أن البواعث التي تحرك أفعال أي سياسي وتفكيره لابد وأنها متمحورةحول مفهوم القوة ، ومن بين هؤلاء الذين قاموا بدراسة القوة كجزء مركزيللسياسة الدولية نجدهانز مورغانتو والذي أكد من خلال كتاباته أن هدف جميع السياسات، القائمة على الصراع،الحصول على القوة، وأن الأخيرة هي الغاية الأسمى للسياسة والدافع الحاسم لأي عمل سياسي، وفي هذا الصدد انتقد هانز مورغانتو الجوانب الميثالية في حل المشكلات السياسية الدولية، وهذا يعني التخلي عن القانون الدولي العام، وأن لا تلجأ في سعيها إلا بعلاقات القوة [1].

وعليه يؤكد هانز مورغانتو، أن القانون الدولي هو نظام بدائي مماثل للقانون الساري في بعض المجتمعات التي لم يزل أفرادها مثل سكان استراليا الأصلين وقبائل ايروكو في شمال كاليفورنيا [2]. وهو ما يعني أن هذه المدرسة ترفض رفضا مطلقا الربط بين الجانب الأخلاقيلأيشعب ، وبين القوانين الخلقية التي تسود العالم[3].

إذا ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن دعامتا التحليل الذي تستند عليها المدرسة الواقعيةتتمثل في مفهومي القوة والمصلحة وأن هذه الأخيرة تتحدد في إطار القوة التي تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه مورغانتو بفكرة التأثير والسيطرة .[4].

وتعني القوة السياسية، حسب هذه المدرسة، مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في إطار علاقاتها المتبادلة، وهدا يعني أن القوة المشار إليها ليست مترادفة للعنف بأشكاله المادية والعسكرية بل هي أوسع من ذلك بكثير، فهي ذلك الناتج لعدد كبير من العوامل المادية والغير مادية والتفاعل الحاصل بين هذه العناصر هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدد إمكانياتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الوحدات السياسية .

---

[1] أحمدنوري النعيمي:مرجع سبق ذكره ، ص 93-94.

[2] المرجع نفسه، ص 93.

[3] المرجعنفسه،ص 94.

[4] اسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 95.

ومن هنا تنظر المدرسة الواقعية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية، على أنها صراع مستمرنحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو استراتيجياتها، بغض النظر عنالتأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى .[1].

كما تولي الواقعية اهتماما بالغا لملاحظة الحقائق وإعطائها مفهوما عقلانيا [2]، والعقلانية عند الواقعيين لا يمكن تحديد سياسة خارجية لدولة ما، إلا عن طريق اختيار أفضل القرارات من بين جميع الخيارات المتاحة بناء على قرار عقلاني وليس للعاطفة أثر كبير فيتحديد هذا الاختيار[3].

وتتلخص أطروحات المدرسة الواقعيةفيما يلي:[4].

1) أن العلاقة الدينامية بين سياسة القوة والمجتمع، إذ يمكن تطبيق القوانين عليهما.
2) الربط العضوي بين مفهوم القوة، ومفهوم المصلحة.
3) أن من يهيمن على أعمال البشر هي المصالح المادية، وليست الأفكار.
4) تنبذ الواقعية السياسة كل الطموحات المتعلقة بالأخلاق.
5) أن الاختلاف بين الواقعية السياسية، ومدارس أخرى فكرية فضلا من أنها حقيقية وعميقة.

أما الواقعية الجديدة فهي على خلاف من المدرسة الواقعية الكلاسيكية، حيث قامت بتطوير نظرية العلاقات الدولية، وذلك من خلال إعطائها مفهوما جديدا للسياسة الخارجية يقوم على فهم النظام وليس الأشخاص أو الدول، وكذا التركيز على دراسة المظاهر الاقتصادية الدولية، مع تطوير نظرية الاستقرار الهيمني.

أما بخصوص حالة الفوضى حسب هذا الإتجاه، فإنها تدفعالدول إلى تبني مواقف واقعية، وتبقى دراسة النسق العام من أولويات هذا المقترب، في حين يحتل عامل الدين، والاقتصاد،وعلم النفس،مرتبة ثانويةلها[5].

---

[1] اسماعيل صبري مقلد: مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] أحمد نوري النعيمي: مرجع سبق ذكره ، ص 101.

[3] خالد موسى المصري:مرجع سبق ذكره ، ص 55.

[4] أحمد نوري النعيمي: مرجع سبق ذكره ، ص 102.

[5] محمد عصاملعروسي: العلاقات الدولية ، شيئ من النظريةوأخر منالتطبيق،تم تصفح الموقع يوم :30.08.2017 على الرابطالتالي: http:// www.ahewar.org

وفي الأخير، ومهما كانت طبيعة التحولات التي حدثت في فترة ما بعد الحرب الباردة، فإن المفهوم الواقعي للمصلحة الوطنية لا يزال الأقرب لفهم السلوك السياسي الخارجي للوحدات السياسية.

2- المدرسةالليبيرالية :

دعت هذه المدرسة إلى تطبيق السياسة الخارجية وفق غايات ميثالية واسعة النطاق وذلكبغية تحقيق مكاسب تنفع أكبر عدد ممكن من المجتمعات والدول، وترتبط هذه المدرسة بمفهوم العالمية والفلسفة السياسية الليبرالية، وإلى التفكير الذي أتى به الرئيس الأمريكيوودرو ويلسونالرامي إلى أنشاءعصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى[1].

ويميل الليبراليون إلى تصور النظام الدولي على أساس الربح للجميع، وكأنه لعبة يلعبها الجميع ويربح فيها الجميع، وخاصة عبر مختلف قنوات المنظماتالدولية[2].

ويعتمد أنصار هذه المدرسة أن التوترات الكامنة يمكن إزالتها بواسطة إقامة ديمقراطيات برلمانية لأن الصراعات حسب اعتقادها هي خيار النخبة والأوتوقراطيين بعد الحرب العالمية الأولى،وترى أيضا أنه الصراعيجب أن يكون كحلقةأخيرة، فهي لا تريد حربا، وبالتالي فهي تسعىلتحقيق رفاهيةالمجتمعات والدول كافة[3]..

3- المدرسةالماركسية :

تعتبر المدرسة الماركسية من بين أهم المدارس التي فسّرت بعض الظواهر الدولية على غرارالامبريالية والصراع الدولي من الزاوية الاقتصادية، وقد أدخلت هذه النظرية مفاهيم وتفسيرات جديدة للماضي والحاضر والمستقبل، وتجاوزت أثار النظرية الماركسية الحقل النظري إلى الميدان

---

[1] مجيد محمد حميد،وسرى هائم محمد:مرجع سبق ذكره ، ص178.

[2] المرجع نفسه، ص. 178،

[3] المرجعنفسه.

التطبيقي إذ قامت العديد من الأنظمة السياسية باعتمادها على هذه النظرية، وقد أدى هذا الربط بين النظرية والتطبيق إلى إفساح المجال أمام تفسيرات جديدة متجددة و مختلفة[1].

وانطلاقا من التحليلات الماركسية تطورت مقاربات دراسية للمجتمع الدولي والعلاقات الدولية من خلال مفهومي الامبريالية والتبعية، والتي ركزت على العامل الاقتصادي، الذي يعد من وجهة نظرها القوة الأساسية المحركة للسلوك الخارجي والطبقات والدول تستجيب وتتفاعل مع ما يحدث في البيئة الخارجية استنادا لموقعها في النظام الاقتصادي العالمي [2]، فضلا عن ذلك فإن العامل الاقتصادي فإنه يساهم بشكل واضح وجلي في توضيح مصالح مختلفة والتي لا يمكن تفسيرها مهما كان من خلال العامل السياسي الاستراتيجي، كما تعتقد في ذلكالمدرسةالواقعيةالسياسية[3].

ومن خلال هذا المنطلق برزت طروحات عالم ثالثية والتي ساهمت بشكل كبير في تفسيرالتخلف، وأسبابه ومخاطر احتكار التكنولوجيا ومشاكل التلوث والتي تم طرحها في مختلفالمنظمات الدولية، والتي ساهمت هي أيضا في بلورة مفهوم المساعدة، وحق التبادل، وحق التنمية، ويلاحظ أن النظرية المادية التاريخية نجحت حيث لم تكن الماركسية عقيدة وإيديولوجية رسمية وإنما ما هي سوى وسيلة تحليل للمجتمع.

ويرجع العديد من الباحثين أسباب عدم وجود نظرية ماركسية في العلاقات الدولية إلى :

1) تركيز اهتمام الماركسيين على البيئة الداخلية للمجتمع الواحد اعتقادا منهم بأن التحولاتالسياسية تبدأ من التناقضات الداخلية للمجتمع الواحد[4].
2) لا يفصل الماركسيون بين السياسة الداخلية والخارجية للمجتمعالواحد، وعليه فإنهم عندما يباشرون في دراسة المجتمع بكل تناقضاته الداخلية لا يعني ذلك أنهم متجاهلين للبيئة الخارجية

---

[1] الإطار المفهوميوالنظريللبحث

[2] حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره ، ص 224

[3] الإطار المفهوميوالنظريللبحث

[4] عبد الناصر جندلي: التنظير في العلاقات الدولية بينالاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، الجزائر: دار الخلدونيةللنشر والتوزيع ، 2007، ص 191، وكذاخالد سوسيالمصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 143 -144.

للمجتمع، وفي هذا الشأن يقول فلاديمير بينين: "ليس هناك فكرة أكبر خطأ وأشد ضررا من الفكرة المتمثلة في فصل السياسةالداخلية عن السياسة الخارجية ".

3) يعد العامل الاقتصادي محور الاهتمام وتفسيرالماركسيين للظواهر.

4) عدم إلمام الماركسيين بكل الظواهر الدوليةواقتصارهم على تفسير ظاهرتي الإمبريالية والصراعالطبقي، وجعلها كمتغيرين أساسيين في تحليلهم من خلال اعتبار الطبقة كفاعل والامبريالية كقوةمحفزة.

5) رغم أن العلاقات الدولية تتم بين الدول، إلا أن الماركسيين ينكرون دور الدول بل يذهبون إلى حد دعوتهم بضرورة زوال الدولة معتبرين أن الصراع ليس صراعا دوليا، وإنما صراع طبقي بين الطبقة البورجوازية وطبقة البروليتارية، وهو صراع إيديولوجي اقتصادي[1] .

ورغم ذلك فإن هناك بعض المحاولات للتنظير الماركسي للعلاقات الدولية، وهي محاولات كل **هويسون ولينين** في دراستهما للأمبريالية والصراع الدولي، وتركيزهما على مبدئي الأممية الشيوعية وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وتعكس تحولات فترة ما بعد الحرب الباردة إحدى مقولات نظرية التعبيةكتوجه ماركسي جديد[2]، والذي تركز من خلاله على التأثير القوي الذي يمارسه النظام في مجتمعات دول العالم الثالث، وفي مجال صنع السياسية الخارجية، بحيث تقومدول العالم الرأسمالي بالضغط على دولالعالم الثالث، مما يؤدي بها إلى فقدانها للحرية في اتخاذ القرار السياسي على المستوى الداخلي والخارجي، وعليه فإن وحدةالتحليل الأساسية فيهذه النظرية هو النظام الرأسمالي العالمي[3].

ويقوم مفهوم التبعية على علاقات عدم التكافؤ بين دول العالم المتقدم، دولالمركز –ودول العالم المتخلف –دول المحيط – والعلاقة بينهما هي علاقة استغلال وتبعية وسيطرة، وفي ظل مثلهذه

---

[1] عبد الناصر جندلي: مرجع سبق ذكره ، ص 192 .

[2] حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره ، ص 224.

[3] دالع وهيبة: دور العواملالخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999، 2006 (مذكرة مقدمةلنيل شهادةالماجستير فيالعلاقات الدولية ، جامعةالجزائر) ، 2007-2008) ، ص.45

العلاقات يعتقد بعض منظري الشعبية أنالشركات المتعددة الجنسيات تعد بمثابة وحدةتأثير وسطى متفرعة عن النظام الرأسمالي العالميوأحد الأعمدة الكبرى له، والتي تستعملها الدول الكبرى في تحقيق مصالحها والحصول على تنازلات من الدول النامية، مما جعل السياسة الخارجية لهذه الوحدات تتحكم إلى الاعتبارات الخارجية استجابة لضغوطات دول المركز من جهة وسعيا للحصول على المنتجات التيتقوم بصناعتها هذه الدول[1].

وعليه فإن القضية المحورية التي تدور حولها نظرية التبعية، هي استحالة دراسة مجتمعات دول العالم الثالث بمعزل عنتطور المجتمعات الرأسمالية الغربية ذاتها، وحسب اعتقاد هذه النظرية فإن،السبب الرئيسي الذي أدى إلى تخلف بلاد العالم الثالث راجع إلى الاستعمار الذي أسسلظاهرة التبادل الاقتصادي اللامتكافئ بين الدول التي قامت باستعمار دول العالم الثالث برمتها، وذلك من خلال إخضاع البنية الاقتصادية وفقا لما يخدم مصالحهم دونفسح أي مجال للدول المستعمرة في تحقيق ذلك[2].

أما اليوم فإن التبعية ارتبطت بما أصبح يطلق عليه اسم " الاستعمار الجديد "، والذي يقصد به أن الدول المستعمرة سابقا تحصلت على استقلال سياسي منقوص لم يؤدي إلى استقلال اقتصادي، وهو ما أعاق الدول المستعمرة في اتخاذ قراراتها والتي غالبا ما تكون تحت إملاءات خارجية فضلا عن ذلك أن التبعية التي تفرضها دول المركز على المحيط تفكك بنية الاقتصاد الوطني لهذه الأخيرة إلى نوعين: نوعمندمج مع بنية الاقتصاد العالمي، ونوع قديمتخلف[3].

وعليه، فإن رواد مدرسة التبعية وعلى رأسهم سمير أمين من خلال دراستهم لنموذج النموداخل المركز والمحيط تبين لهم أن النمو المحقق في دول المركز نمو ذاتي، في حين أنه متجه لخدمة المصالح الخارجية في دول المحيط، ويصل سمير أمين إلى أن التخلف هو نتيجة لتوسع الرأسمالية فيالمجتمعات

---

[1] دالع وهيبة: مرجع سبق ذكره ، ص46.

[2] عواطف عبد الرحمان: قضاياالتبعيةالإعلامية والثقافية في العالم الثالث، القاهرة:دارالفكرالعربي ،1997، ص39.

[3] سلوى بن جديد ، "مفهومالتبعية عند مالكبن نبي (مذكرةماجستيرفي العلوم السياسية جامعةالجزائر، معهد العلوم السياسية ، 1996) ، ص 33.

التابعة وأن الإمبريالية هي المسؤولة عن هذا التخلف، كما يؤكد في طروحاته أن الاحتلال الاقتصادي على الصعيد العالمي هو ذلك الحاصل بين دول المركزالمتقدم ودول المحيطالمتخلف، والتيتتمثل الحلقة الضعيفة فيالعلاقات مركز–أطراف والحل عنده للخروج من دائرة التخلف هو مقاطعةالنظام الرأسمالي العالمي وإقامة تنمية محلية مستقلة.

وهو ما دفع هذا الاتجاه إلى وصف العولمة بالامبريالية من جميع مناحي الحياة، ولذلك فإنها سوف تؤدي إلى إنتاج شكل جديد من توزيع الأدوار والوظائف في النظام الدولي بغية تحقيق مصالح دول الشمال، وفي هذه الحالة تتقلصحرية المبادرة واتخاذ القرار لدى دول الجنوب إلىأقصى درجة، وحينئذ يصبح الوضع الدولي الجديد يشبه إلى جد بعيد نظام استعماري جديد، وهو ما يرغم دول العالم الثالث من أجل الدخول في تكتلاتوأحلاف بغية حماية مصالحها.

إلا أنه ما يؤخذ على هذه النظرية أنها أرجعت أسباب التخلف إلى عوامل خارجية وتناستفي نفس الوقت العوامل الداخلية، كما تجاهلت العنصر التاريخي، وعنصر التفاعل والتأثيرالمتبادل بين الظاهرة الاستعمارية والواقع الاجتماعي التقليدي الخاص في مجتمعات دول العالم الثالث في تحليلها لظاهرة التخلف، لذلك جاءت تفسيراتهم لا تاريخية تتسم بالثبات والسكون، واكتفتفقط بوصفها لظاهرة التخلف دون محاولة التوصل إلى شرحأسبابها الحقيقية[1].

4– المدرسةالبنائية :

تعد النظرية البنائية حديثة العهد في العلاقات الدولية بحيث دخلت إلى حقل العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، إلا أنها سرعان ما أخذت حيزا كبيرا في أدبيات هذا العلم والتياعتبرت فيما بعد منافساقويةللنظريات التقليدية –الواقعية والليبرالية –[2] .

---

[1] عواطف عبد الرحمان: مرجع سبق ذكره ، ص 58 .

[2] خالد المصري: النظرية البنائية في العلاقات الدولية ، مجلةجامعةدمشقللعلومالإقتصاديةوالقانونية ، مج30 ، ع2 ، 2014، ص.314.

ويعد الكسندر ووندت من بين أهم الباحثين الذين ساهموا في تطوير المنظور البنائي في العلاقات الدولية، وقد أسهمت البنائية إسهاما مهما في نظرية العلاقات الدولية، مضيفة ببعدها السوسيولوجي بعدا ابستمولوجيا جديدا يسهم فيدراسة دوافع السلوك الدولي لوحدات النظامالدولي، وكذا مختلف الأحداث والظواهر الدولية، وذلك من خلال اعتمادها على مفاهيم تحليلية ليست محددةكما فعلت الواقعية[1] .

ولقد أضافت البنائية في تحليلاتها مفاهيم كلية تستوعب دراسة الأفكار والهويات والبناء الاجتماعي، باعتبارها متغيرات مهمة في تشكيل الدوافع الرئيسية لسلوك الفاعلين في النظام الدولي، بناء على التفاعل المستمر بين البني والفاعلين الذين ليسوا الدول فقط، و إنما يشمل أيضا مختلف الفواعل الأخرى على غرار المنظمات الدولية بشقهاالحكومي والغير حكومي، وهذا دون إغفال عن دور الدولة والتي تعتبر كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، ودون إهمال متغير المصلحة الوطنية أيضا، لكن البنائية صبت اهتمامها على أهمية التفاعل بين هذه المكونات والأفكار والهويات، وكيف تحدد الأفكار المصلحة، أي أن المصلحة بالمنظور البنائي مكون ذو وعاء اجتماعي[2].

وتقوم البنائية على مفهومين في العلاقات الدولية هما البنية والتي تعني المؤسسات والمعاني(القيم والأفكار والهويات) المشتركة، التي تشكل معا سياق الفعل الدولي، والفاعلون والذي يقصد به الوحدات التي تتفاعل مع بعضها ومع البنى الاجتماعية ضمن هذا السياق، فتؤثر وتتأثر بها[3].

ومن أجل فهم النظريةالبنائية وماتقوم عليه وبماذا تختلف في التحليل عن الواقعية والليبرالية في حقل العلاقات الدولية، وكذا المرتكزات التي تقوم عليها قام الكسندر ووندت بتحديد الفكرة الرئيسية التيتتمحور عليها البنائية في مثال علمي[4].

---

[1] الباحثون السوريون : المدرسةالبنائيةفي العلاقات الدولية ، الجزءالأول ، مدخلإلىالمدرسةالبنائيةتمتصفحالموقع يوم :31-08-2017 على الرابط :http://www.syr.res.com

[2] الباحثون السوريون.: مرجع سبق ذكره.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجعنفسه.

" إن سلاح نووي بريطاني أقل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية من خمسة أسلحة نووية تمتلكها كوريا الشمالية "

وانطلاقا من المثال السابق ذكره يوضح –ووندت –ثلاث مرتكزات تقوم عليها البنائية في تحليل السياسة الدولية وهي كما يلي:

1- لا يمكن تفسير القوة المادية بمعزل عن المحتوى الاجتماعي: فالسلاح النووي الذي تمتلكه كوريا الشمالية أخطر على الولايات المتحدة مهما كان كمه من سلاح بريطانيا، لأن البنائية تفترض أن التهديد المادي أو القوة المادية بشكل عام، لا يمكن أن تحلل بمعزل عن التاريخوالأفكار و القيم المشتركة، فكوريا الشمالية هي عدو تاريخي لأمريكا، وأيقوة مادية يجب أن تفهم في سياق التاريخ والأفكار والهويات والتفاعلات الاجتماعيةالمتبادلة، وعليه يمكن القول أن المرتكز الأوللبنائية هو المحتوى الاجتماعي للقوةالمادية في العلاقات الدولية[1].

2-تتأثر المصلحة للدول بمؤتمرات اجتماعية تسهم في تشكيلها [2]: إن الفهم الاجتماعي للقوةينسحب أيضا على مفهوم المصلحة الوطنية ففي المثال السابق الذي طرحه ووندت يكون لأمريكا مصلحة وطنيةفي الوقوف تجاه كوريا، لأن القادة الأمريكيين يدركون جيدا أن العلاقة العدائية معها، في حين ليس من مصلحتها احتواء بريطانيا، لأن أمريكا تدرك جيدا المصالحالمتبادلة بينهما،وذلك من منطق العلاقة الاجتماعية (الصداقة ، العداوة) حيث يرى البنائيون في هذا الصدد أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية، معنى ذلك أن المرتكز الثاني يؤكد على المحتوى الاجتماعي للمصلحة.

3-طبيعة النظام الدولي هي الفوضوية [3] كما تعتقد ذلك كل من المدرسة الواقعية والواقعيةالجديدة، إلا أن ذلك لا يمكن تحليلها دون الرجوع إلى العلاقة التفاعلية بين البنية والفاعل،

---

[1] الباحثون السوريون: مرجع سبق ذكره.

[2] المرجعنفسه.

[3] المرجع نفسه.

وعليهفإن الفوضى تحلل وفقا للمقترب البنائي بفكرةالتنافس على الموارد المحدودة، وهذا التنافس هو علاقة اجتماعية، أحسن طريقةلتحليلها وفقا للمنطق البنائي، دراسةالبناء الاجتماعي لها[1].

ومن خلال ما سبق يمكن القول أنالنظرية البنائية تحلل العلاقات الدولية من زاوية البناءالاجتماعي للأحداث والمؤسسات والفاعلين ونقطة البدء في هذا التحليل هي الإعتماد على الافتراض الاسبتمولوجي الفلسفي، و أن الطريقة التييتوجب أن يتصرف بها الأفرادوالدول في السياسة الدولية أن تعتمد على طريقة فهمهم للعالم من حولهم، وهوياتهم التي يحملونها، والأفكارالتي يكونونها عن غيرهم، أي خبراتهم وأفكارهم المتبادلة .

[1]الباحثون السوريون: مرجع سبق ذكره.

المحور الثالث: صنع السياسة الخارجية.

أولا–مؤسسات صنع السياسة الخارجية

إن عملية صنع القرار السياسي الخارجي لمختلف الوحدات السياسية يختلف من دولة إلى أخرى، وذلك راجع إلى اختلاف طبيعة النظم السياسية للدول [1]، إذ أن أهمية ودور أي جهاز يتوقف على طبيعة النظام السياسي لأي دولة من الدول، فقد تتركز عملية صنع القرار بيد رئيس الدولة في حال ما إذا كان نظام تلك الدولة رئاسي أو شبه رئاسي على غرار الولايات المتحدة، وقد يكون للسلطة البرلمانية دورا مهما في رسم وضع السياسة الخارجية في حالة ما إذا كان نظامها برلماني مثل بريطانيا والهند،كما قد يكون للسلطة العسكرية دورا بارزا في عملية رسم واتخاذ القرار فيالسياسة الخارجية مثلما هو الحال بالنسبة للأنظمة السياسية الديكتاتورية في العالم الثالث[2].

وقد يكون للأجهزةالغير حكوميةأيضا دورا بارزا، مثل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والإعلام، والرأي العام، في صنع السياسة الخارجية إلا أن هذا النوع الأخير من الأجهزة يختلف درجةتأثيره من نظام سياسي إلى آخر[3].

أ–السلطة التنفيذية :

تتحمل السلطة التنفيذية المسؤولية الأولى عن عملية رسم واتخاذ القرار في السياسة الخارجيةللدولة، ومسؤولية الرئيس الأعلى للسلطةالتنفيذية، أيا ما كان نوع اللقب الذي يحمله، حيثيعتبر المتحدث الرسمي الأعلى باسم دولته في كل القضايا التي لها صلة مباشرة بعلاقاتها الخارجية، وهو الذي يقوم بالإشراف على رسم السياسة الخارجية، مما يضفي على دوره فيها أهمية قصوى[4]،مقارنة بغيره من الأجهزة، لأن هذا الجهاز يتضمن العديد من الأجهزة الفرعيةوالمتمثلة في

---

[1] صنع السياسةالخارجية رابط مأخوذمنالانترنت

[2] عبد الناصر جندلي:محاضرات قدمتلطلبة السنة الرابعةفي مقياسالسياسةالخارجية ، مرجعسبق ذكره.

[3] صنع السياسة الخارجية:مرجعسبق ذكره

[4] إسماعيل صبري مقلد: السياسة الخارجية ، الأصولالنظرية والتطبيقات العملية . ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2013، ص 45.

رئاسة الدولة، ورئاسة الحكومة، ووزارة الخارجية، فضلا عن ذلك فهي تحوي على العديد من الوكالات التي تقوم بصنع القرار في السياسة الخارجية ، والتي تمثل في حد ذاتهاقنواتاتصال أو معلومات تزود جهاز السلطة التنفيذية بمختلف المعلومات التي تخدم الدولة.

ولعل من بين الدوافع التي أعطت أهمية كبرى لهذا الجهاز في رسم وتنفيذ عملية السياسةالخارجية راجع إلى عدم الثبات وسرعة التغيير، غير أن دور هذه الأخيرة يختلف من نظام سياسي إلى أخر، بحيث يكون فعالا في الأنظمة الرئاسية كما هو الحال بالنسبة للولاياتالمتحدة الأمريكية، أو شبه الرئاسية مثلما هو موجود بفرنسا، ويندرج تحت السلطة التنفيذية في مختلف النظم السياسية مجموعة من المؤسسات وفي مقدمتها الأجهزة الرئيسية في وزارةالخارجية ووزارة الدفاع[1].

2- **السلطة التشريعية** : على الرغم من امتلاك كافة الوحدات السياسية في العالم، مهماكانتنوعنظامهاالسياسي، على البرلمان، إلا أن دوره يتباين من نظام سياسي إلى آخر، بحيث يبرز دوره بشكل جلي وواضح في الديمقراطيات الغربية الليبرالية وفي دول قليلة منالعالم الثالث على غرار الهند[2].

وأهمية البرلمان في السياسة الخارجية يمكن تجسيدها في محور يمثل أحد طرفيه الأنظمةالشيوعية، مثل الإتحاد السوفياتي سابقا أين سلبت من الجهاز التشريعي المسؤولية في مجالالسياسة الخارجية، في حين يمثل الطرف الثاني الأنظمة الديموقراطية الغربية، مثل أمريكا أينتدفع عملية المراقبة والتقييم، وذلك من خلال إجبار الكونغرس الحكومة بغية التعاون معها، أما في الدول الأخرى إن السياسة الخارجية تحتل موقعا وسطا في هذا المحور، ففي نظام الحزب الواحد لا يوجد فرق بين سياسة الحكومة وسياسة البرلمان أما في الأنظمة التعددية فإن الأمريختلف تمام وذلك من خلال اختلاف وجهات نظر بين سياسة الحكومة والسياسة البرلمان[3].

---

[1] بن حارب يوسف عبد الرحمان السياسة لدولة الإمارات العربيةالمتحدة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث1999، ص 56.

[2]فلاك نور الدين ، محاضرات في مقياس صنع وتحليل السياسة الخارجية، تخصص دراسات استراتيجية ألقيت على طلبةالماستر، ص 31.

[3] نور الدين فلاك: مرجع سبق ذكره، ص 31.

وعموما يمكن القول أنه في الأنظمة الديمقراطية يلعب فيها البرلمان دورا لا يستهان به في رسم وصنع عملية السياسة الخارجية، بحيث يقوم هذا الجهاز بسحب الثقة من الحكومة وما يترتب عنها من إقالة أو استقالة في حالة ما إذا فقدت الأغلبية المؤيدة لها في البرلمان، أوالقيام على تعديل أو تغيير سياستها الخارجية وفقا لما يتماشى مع نظرة البرلمان[1].

كما يلعب هذا الجهاز دورا كبيرا في إجراءات المصادقة على الاتفاقيات، و المعاهداتالدولية كما هو الحال بالنسبة للأنظمة الديمقراطية، فضلا عن ذلكفإنه يساهم وبدرجةكبيرة في تعيين المسؤولين المكلفين بإدارة شؤون السياسة الخارجية، وفي رسم الميزانية العامة للدولة وفيإعلانالحرب...، وهكذا يلعب الجهاز التشريعي دورا مهما في رسم وصنع السياسة الخارجية للدول خاصة منه في الدول الديمقراطية التعددية[2].

3- **المؤسسة العسكرية** : تلعب هذه المؤسسة دورا مهما في عملية رسم وضع السياسة الخارجية، وذلك عندما تحتل قضايا الأمن الصدارةويتوقف دورها على نوعية الحكم، حيثتخضع في النظم الديمقراطية للسلطة المدنيةووزير الدفاع مدنيا والتحرك العسكري يخضع لقرار سياسي، في حين تلعب المؤسسة العسكرية في النظم الديكتاتورية دورا مركزيافي رسموتوجيهعملية السياسة الخارجية، ويمكنها الإستعانة بخبراء مدنين وفي كل سفارة توجد ملحقيةعسكرية مهتما تقديم مختلف المعلومات المتعلقة بالقضايا العسكرية إلى وزارةالدفاع[3].

من الناحية النظرية هناك من يعتقد بأنه يتم الفصل بين وظائف السلطة المدنية والعسكرية، غير أن السياسة الخارجية لا ترتبط فقط بالمسائل المدنية، وإنما تمتد إلى العلاقات العسكرية (التحالفات، التدخل العسكري ، إقامةتعاون عسكري، إعلانحرب..)، فضلا عن ذلك لا يمكن إهمال دور المؤسسة العسكرية في التأثير على السياسة الخارجية لاسيما منه في أوقات الحروب أو المواقف الدولية التي تستدعي استعمال القوة العسكرية[4].

---

(1) حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره، ص 65.

(2) عبد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره.

(3) يوسف عبد الرحمان بن حارب: مرجع سبق ذكره، ص ص53-54.

(4) حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره ص 70.

ويذهب الكثيرمن الباحثين في مجال السياسة الخارجية إلى التأكيد على دور الجهازوالذي يتباين من نظام سياسي إلى أخر، وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية، ففي الدول الشمولية تميل الأقليات العسكرية إلى السيطرة على معظم دواليب الحكم ما يجعل سيطرتها على السياسةالخارجية أمرا طبيعيا ونتيجة لضعف العلاقة بين الأقلية العسكرية والمجتمع المدني تكثر الانقلابات العسكرية،الأمر الذي يؤدي بها إلى تغيير مسار السياسة الخارجية [1].

وأما في الديمقراطيات الغربية فهناك رغبة واهتمام أساسي بضرورة تكريس سيطرةالمجتمعالمدني على المؤسسة العسكرية، ويتجلى ذلك واضحا من خلال تبعية هذا الجهاز إلى رئيس الدولة، ومن خلال إخضاعالنفقات العسكريةلمراقبةوتفويض السلطةالتشريعية، إلا أنهلا يمكن إغفال دور المؤسسة العسكرية في رسم وتوجيه السياسة الخارجية في الدولالديمقراطية، ففي الكثير من الأحيان تفرض موقفها تجاهبعضالمواقف، ضف إلى ذلكبروز ظاهرة الصناعات العسكرية الذي افرز علاقات اقتصادية، ومصلحيه قوية بين قادةالمؤسسة العسكرية ورؤساء المؤسسات الصناعية ومسؤولين سياسيين، زاد من قوة وتأثير دورهذه المؤسسة في توجيهات وقراراالسياسة الخارجية، وقد أصبحت تلكالمركبات الصناعية والعسكرية من أقوى الجماعات المؤثرة في التوجيهات العامة للسياسات الخارجية للدولالمصدرةللأسلحة [2].

وكما تشرف هذه المؤسسة أيضا على مصلحة التجسس والاستخبارات التي تزود بهاالنظامبمجموعة من المعلومات الواقعية حول مختلف المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية، وكذلك أيضاالدور يخول لها القيام بدور حاسم في السياسة الخارجية من خلال أعمال التجسس والتخريب ومساندتها لبعض الأطراف التيتقوم بانقلابعسكرية، أو مختلف أنواع العصيان المدني فيمختلف أرجاءالعالم[3].

---

[1] حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره ص 70.

[2] المرجع نفسه.ص 71-72.

[3] حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره ص 72.

4- وزارةالخارجية: يعتبر هذا الجهاز متداخل معكل الأجهزة التيتم ذكرها سابقا، باعتباره الجهاز المباشر لرسم وتنفيذ السياسة الخارجية والإشراف على العلاقات الدولية، من خلالالتمثيل الدبلوماسي والقنصلية مع الوحدات السياسيةوالمنظمات الدولية والإقليمية، حيثتقدم السفارات بتقديمتقارير مفصلةعنكلالدول المعتمدةفيها لتقدموزارةالخارجيةفيما بعد بتحليل وتفسير التقارير من طرف خبراء منذوي الاختصاص[1].

ويعتبر جهاز وزارة الخارجية أهم وأضخم جهاز في رسموصنعالسياسة الخارجية، كما أن مسؤولية وزارة لخارجية تختلف من نظام سياسي إلى آخر، حيث يعتبر وزير الخارجيةالمساعد الأول والأساسي في عملية رسم وصنع السياسة الخارجية في الأنظمة الرئاسية، في حين يعتبر المسؤول المباشر في الشؤونالخارجية أمام مجلس الوزراءفي الأنظمة البرلمانية .[2].

ثانيا: أهداف السياسة الخارجية ووسائلها ومحدداتها وابعادها

أ: أهداف السياسة الخارجية .

يستدعي الموقف أنه في حالةما إذا عزمصناع السياسةالخارجيةمن أجلرسم قرار ما فإنهم يضعون في حسبانهم مجموعةمن الأهداف [*]، والتي من أجلتحقيقها يتوجب عليهم أن يوفروا لها مجموعة من الإمكانيات والوسائل، و هذا بغرض تحويلها إلى أفعال وحقائق سياسية اقتصاديةواجتماعية.

ويختلف الهدف في السياسة الخارجية عن مجرد رغبة[3]"، إذْ لابد أن يتضمن قيمة مرغوبة، وهذا من خلال تخصيص القدر الضروري من عوامل قوة الدولة التي سيلزمها للانتقال بهذا الوضع من مرحلة

---

[1] عبد الناصر جندلي: مرجعسبق ذكره.

[2]المرجع نفسه.

[*]ويعرّف الهدف في السياسة الخارجية بأنه " الغايات التي تسعى الوحدة الدولية، إلى تحقيقها في البيئة الدولية " ويعرف أيضاعلى أساس أنه :" وضع معين تتوخى الدولةتحقيقه في المجال الخارجي". انظر: احمد نوري النعيمي: مرجع سابقذكره ، ص 151، و هشام محمود الأقداحي: مرجعسبق ذكره،ص 15.

[3]محمد السيد سليم: مرجع سابق، ص 40.

التصورات النظرية إلى مرحلة التنفيذ[1]، وتحديد أولوية الأهداف القومية لدى الوحدة السياسية، تتحكم فيه عدة عوامل منها ما يتصل بالظروف الطبيعية للدولة، ومنها ما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية، ومنها ما يتصل بطبيعة النظام السياسي، وما يتصل بشخصية صنع القرار، وتحديد أهداف أي وحدة سياسية ليس من السهل في ميدان السياسة الخارجية، إذْ ما قد يعد هدفا رئيسيا لدى دولة ما في مرحلة زمنيةمعينة، يمكن أن تتراجع أهميته، وتتحول رتبته ليصبح وسيلة للدولة نفسها في حقبةزمنيةلاحقة.

و إضافة إلى ما سبق، يمكن القول أيضا: أنه توجد عدة تصنيفات للسياسة الخارجية – مختلفة ومتباينة لتحديد الأهداف، والتي يمكن التطرق إليها فيما يلي:

- **التصنيف الأول**: يعتمد فيه أنصاره على الأهداف القومية وفقا للمدى الزمني، ومن ثمّ يميزون بين ثلاثة أنواع من الأهداف، هي : الأهداف المحورية ، والأهدافمتوسطة المدى ، والأهداف بعيدةالمدى[2].
- **التصنيف الثاني** : يذهب أصحابه في تصنيفهم للأهداف إلى تقسيمها إلى أهداف حقيقية،وأهداف معلنة[3].
- **التصنيف الثالث** : يعتمد فيه أصحابه في تصنيف الأهداف على الطريقة التي تصاغ بها هذه الأهداف. وفي هذا السياق يميز (أورجانسكي) بين الأهداف المحددة والأهداف العامة ؛ الأولى تصاغبطريقة واضحة، و أما الثانية فهي تلك التي يكتنفها الغموض، وهو ما يؤدي إلى فسحالمجال أمام اختلاف وتباين مختلف التأويلات[4].

وعلى الرغم من اختلافالأهداف التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها، فإن أهم الأهدافالتي ترغب هذه الأخيرةفيتحقيقها يمكنحصرهافيما يلي:

---

[1] هشام محمود الأقداحي: مرجعسبق ذكره،ص 16.

[2] ناصف يوسف حتي: النظريةفي العلاقات الدولية، بيروت ، دارالكتاب العربي ، 1985، ص 175.

[3] هشام محمود الأقدامي: مرجعسبق ذكره،ص 17.

[4] المرجعنفسه، ص18.

أولا– حمايةالذات الوطنيةوالحفاظعلى الأمنالقومي : ممالاشك فيه أن غاية أي وحدةدولية، هوالمحافظةعلى بقاء واستمراريةالدولة، والعمل على تدعيم أمنها، مسخرة في ذلكمختلفالإمكانات والقدرات المتاحة لديها، حتىلو استدعى الأمر الدخول في نزاعات مسلحة[1].

ثانيا– تنمية قدرات الدولة بعد أنتقوم الدولة بحماية ذاتها والمحافظة على بقائها تسعى بعدذلك إلى زيادة مقدراتها وإمكاناتها من القوة، بسبب الطبيعةالإنسانية العدوانية في حد ذاتها[2]، فضلا عنذلك، أن كلوحدة دولية تريد أنتكون لها سلطة مطلقةفي كلما يتعلق بحقهافي تقرير مصيرها، ومن ثم يتوجب على كل دولةالاحتفاظ بحد أدنىمن القوةالذي يمكنها من الحفاظ على استقلالها السياسي.

ثالثا– زيادة مستوىالثراء الاقتصادي : يعد متغير الثراء الاقتصاديمن أهم الأهداف التي تسعىالدولة لأجل تحقيقه بوساطة سياستها الخارجية، فالوجود القومي للدولة يتطلب توافر حد أدنىمن مختلف الموارد المهيأةلقيامنشاط اقتصادي"، وكل ذلك من أجل تحقيق الرفاه لشعوبها، وكثيرا ما ينظر إلى الثراء المادي على انه مؤشر لنفوذ الدولة في المجال الخارجي،مما يتيحلها دعمقوتها العسكرية، ويمكنها من التأثير في العلاقات الدولية من خلال استعمالها للأداة الاقتصادية، مما يعود عليهابالفائدةويخدم مصالحها القومية[3].

وعليه، يمكن القول أنه كلما كان هناك رخاءاقتصاديا كلما عزز من شرعية النظمالحاكمة، وكلماازدادت معدلاتالبطالةوتدهورت مستويات المعيشة لدى الأفراد، كلماأدى ذلك إلى إنهيار النظم السياسيةوتهديد الكيان السياسي للأمة[4].

رابعا– العمل على نشرإيديولوجيةالدولةوالدفاع عنها :من بين الأهداف القوميةالأساسية التي تسعىالدولة جاهدةمن أجل تحقيقها ، الدفاع عن إيديولوجياتهاوالعمل على حمايتها من محاولات

---

[1] هشام محمود الأقدامي: مرجعسبق ذكره،ص 16.

[2] صبريمقلد : مرجعسبق ذكره، ص132.

[3] المرجعنفسه.

[4] أحمد ظاهر : (مترجم)، السياسة الدوليةالمعاصرة، عمان : مركز الكتابالأردني، 1989، ص 77.

الغزو "العقائدي"،كما تعمل على ترويج هذه المعتقدات ومحاولة نشرها في الخارج اعتقادا منها أن اتساع نطاق المشاركة الدولة"للأيديولوجية" التي تعتنقها يخدممصالحها بصورةأفضل، فضلا عن ذلكيرتبطهذا الهدفباعتبارات أمنيةوإستراتيجية.

وتتمثل الوسائل التي تستخدمها الدول من أجل تحقيق غاياتها في الدعايات الموجهة للدول بالذات أو تشجيع الثورات(*) عبر مساندة بعض التنظيمات والأحزاب التي تأخذ بإيديولوجية تلك الدولة[1].

خامسا– حماية التراث الثقافي :

ويقصد به محاولة الدولة حماية التراث الثقافي من أخطار الغزو الثقافي والمحافظة عليه،لأن هذا التراث يشكلأحد المقومات المهمةالتي تستند إليها الدولة في إثبات وجودها[2]،فمن بين أهم الأخطار التي تواجهها الدولة في تراثها الثقافي تلك التي تأتيعن طريق الهجرة، ومختلف وسائلالإعلامالحديثة[3].

وفيهذا الصدد يمكن التطرق إلتقسيم الدول إلى نوعين[4]:

أ) دول تحاول أن تصون تراثها الثقافي وأن تحفظه من الزوال، بتأمينه ضد الغزو الأجنبي.

ب)دول تحاول أن تصدر ثقافتها عبر حدودها وأن تفرضها على الآخرين.

وهناك معايير مختلفة تستخدم عند تقييم الأهداف وتقويمها وتصنيفها، ومن هذه المعايير:

1) معيار الرغبة في الهدف : فالهدف في السياسة الخارجية يتضمن قيمة مرغوبة ويتم ذلك من خلال تخصيصه لبعض الموارد، والتي تكون مرتبطة بصياغة الخطط لتحقيقه[5].

(*)مثلما فعل الاتحاد السوفياتي مع تشيكوسلوفاكيا عام1948، ومع الصين الشعبية الشيوعية1949، ومع كوبا عام1960.

(1)صبريمقلد : مرجعسبق ذكره، ص ص135-136

(2)صبري مقلد : مرجعسبق ذكره، ص136.

(3)هشاممحمودالأقدامي : مرجعسبق ذكره،ص 20 .

(4)صبريمقلد : مرجعسبق ذكره، ص137.

(5)مثنى عليالمهداوي : واقع تدريس السياسة الخارجية فيكليةالعلومالسياسية ، 38-39 ، الذكرىالخمسين لتدريس العلومالسياسية في العراق، ص 109.

2) معيار إمكانيةالحصولعلى الهدف : ويقصد بهتقويم قابلية الدولة في إطار إمكانية معينة، ويتعينعلى صانع القرار التأكد من الوصول إلى أهداف محددة، لا يؤثرفي الحصولعلى غيرها من الأهدافالمرغوبة بها[1].

ب- وسائل تنفيذ السياسة الخارجية.

من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعىالدولة إلى ترجمتها على أرض الواقع ، تلجأ إلىعدة آليات ووسائلتتماشي معطبيعةالهدفالمرجوتحقيقه، و هذه الوسائلقد تكون سليمة،كما قد تكون عدائية، إضافة إلى أنه كلما تعددت وسائل وإمكانيات تحقيق أهداف هذه السياسة كلما ساهم ذلك في منح الدولة مزيدا من حرية التصرف في شؤونها الخارجية، لأن انجاز بعض الأهداف في البيئة الدولية يتطلب التنوع والتدرج في العمل الخارجي[2]، وعلى العموم، ثمة أنواع عدة لهذه الوسائل، والتي يمكن حصرها في الوسائل الدبلوماسية، والعسكرية (الإستراتيجية) والاقتصادية، ووسائل الإعلام والدعاية.

أولا : الوسائل الدبلوماسية .

أظهرت العلاقة بين السياسة الخارجية والدبلوماسية، وأكدت بأن الدبلوماسية هي الأداة الرئيسة في تنفيذ السياسة الخارجية[3]، وهيالطريقةالمثلى للتعامل في الظروف العادية،وتساعدعلى إدارة المفاوضات والحوارات من أجل حل الخلافات والأزمات، التي قد تميز العلاقات بينفواعل النظام الدولي[4].

كما يمكن اعتبار الدبلوماسية أنها أقدموسيلة في تنفيذ السياسة، فقد تم اللجوء إليها في أكثرمن مناسبة، لاسيما منها في فترة ما قبل الحرب العالمية وما بين الحربين، غير أن ما كان يميز هذه الفترة،

---

[1] مثنى عليالمهداوي، مرجع سبق ذكره.

[2] حسين بوقارة : مرجعسبق ذكره،ص ص.97-98.

[3] صبريمقلد : مرجعسبق ذكره،ص 130

[4] حسين بوقارة: مرجع سابق ذكره ، ص 99.

هو تغليب الطابع السري للدبلوماسية، بحيث لا يسمح للطبقات الأخرى الكشف عنها، وأما بعد الحرب العالمية الثانيةفقد تطورت هذه الوسيلةبشكلكبير،وذلكنتيجة التطور التكنولوجي في شتىالمجالات، وقد ترتب عن هذا الانتقال إلزاميةفتحمسار المفاوضات بين الدول أمام مختلف وسائل الإعلام، والإعلان الرسمي عن النتائج التي قد تنتهي إليها هذه المفاوضات[1].

ولهذا، يمكن القول: إن الدبلوماسية خرجت عن الفرضية التي هيمنت على النظرية الإستراتيجية القديمة،والتي مفادها أنه إذا كانت الحرب هي الوسيلة المناسبة لإدارة علاقات الصراع بين الدول، فإن الدبلوماسية هي الأداة المفضلة لإدارة هذه العلاقات في أوقات السلم، وعليه يمكن القول: إن الدبلوماسية لعبت دورا كبيرا في التخفيف من حدة النزاعات المسلحة وإنهاء أو حل بعضمنها بين القوى الدولية[2]الكبرى

ثانيا : الوسائل الاقتصادية في تنفيذ السياسةالخارجية .

يعتبر العامل الاقتصادي من أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، وتحقيق أهدافها على المستوى الدولي، وذلك منذ أمد بعيد، وقد ازدادت أهميته بعد نهاية الحرب الباردة، فبعد ماكان اهتمامهامنصبا على العامل العسكري، أصبح العامل الاقتصادي في عالم اليوم . يحظى بأهمية كبيرة، وهو ما ساهم في تحول مختلف المؤسسات الاقتصادية الدولية إلى فاعل أساسي فيالتفاعلات الاقتصاديةوالسياسيةوالدولية[3]

ويعتبر العامل الاقتصادي من أنجع الوسائل التي تعتمدها الدولة في تحقيق أهداف سياساتها الخارجية، إذ أنها موجهةلتحقيق مصالح اقتصاديةبالدرجة الأولى، فهيتشمل مختلف المعونات التي تقدمها الدول الكبرى للصغريفي إطار سياساتها التحكمية والتسلطية، كماتأخذ أيضاشكلالحظر الاقتصادي،وقد تكون أيضا في شكل إقامةالتكتلاتالاقتصاديةسواءكانذلك في إطار التعاون أو التكامل بين دولتين أو أكثر[4]

---

[1]حسين بوقارة: مرجع سابق ذكره ، ص 99.

[2]المرجع نفسه ، ص 100.

[3]المرجع نفسه ، ص 105.

[4]عبد الناصر جندلي: "محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية" (قسمالعلوم السياسية،جامعة باتنة، السنةالجامعية ، 2007، 2008.

ثالثا: الوسائل العسكريةفي تنفيذالسياسةالخارجية :

تلجأ الدول إلى استعمال الوسائل العسكرية لتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، خاصة الدول الكبرى منها، وهذا فيحالة ما إذا شعرتدولةمعينةبتهديد أمنها القومي [1]، وذلك بعد فشلكل المساعي الحميدة، كما قد تكون هذهالوسائل في شكلتدخل عسكري لدولة قويةلمساندة أحد طرفي النزاع في مختلف الحروب، سواء كانتداخلية أو حرب بين دولتين مختلفتين، وقد تكون أيضا في شكل تقديممختلف المساعدات المادية والعسكريةوالمعنوية [2].

رابعا : وسائلالتجسس وأعمل التخريب

بداية ، يمكنالقول: إننجاح استعمال مختلفالوسائل المشار إليها أعلاه – الدبلوماسيةالاقتصادية والعسكرية – لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن العمل والنشاط التحضيري الذي تقوم به أجهزة المخابرات والاستعلامات.

ورغم انتشار الدبلوماسيةالعلنيةمنذنهايةالحرب العالمية الثانية، إلا أن ذلك لم يمنعمن انتشار بعض النشاطات السرية، كأعمال التجسس الذي تقوم به السفارات، والتي كانينظر إليها –حسب المفهوم لتقليدي – أنها تشوه الوظيفة الدبلوماسية، أما في الوقت الحاضر، فقد أصبحت عادية ولا تنكرها السفارات، إذ أصبح في كل سفارة ملحقا عسكريا، وهذا في حدود عدم المساس بسلامةواستقرار الدولةالمضيفة[3]، مثلالتدخل في شؤونها الداخلية أو ما شابهذلك.

أما أعمال التخريب فهي تعني كل النشاطات التي تقوم بها دولة أجنبية، لأجل تنظيم الجماعات المعاديةللنظام، وقد تصل إلى مساعدةهذه التنظيمات على القيامبالانقلابات [4]، وقد أصبحت وسيلة مفضلة للدول الكبرى للتغير السياسي والتعديل الاقتصاديفي الدول النامية.

---

[1] حسين بوقارة: مرجع سابق ذكره ، ص 101.

[2] عبد الناصر جندلي :مرجعسبق ذكره ، ص

[3] حسين بوقارة: مرجع سابق ذكره ، ص 109.

[4] المرجع نفسه ، ص109.

ج : محدداتالسياسةالخارجية.

ويقصد بمحددات السياسة الخارجية مجموعة من العوامل المؤثرة في توجيه السلوك الخارجي للوحدة الدولية، وهناك من يسمي هذه المحددات بالعناصر المفسرة للسياسة الخارجية، ويطلقون عليها المتغيرات التفسيرية للسياسة الخارجية [1].فالسياسة الخارجيةتتأثربمجموعةمن العوامل التي " تساهم في تشكيلوتوجيهتلك السياسةسواءكانتداخلية أم خارجية.وعليه يمكن التطرق إليها بوضوح في ما يلي :

أولا– المحدداتالداخلية .

تعرف الأبعادالداخلية والخارجية في عملية صنع القرار بأنها " مجموعة من العواملوالظروفالتيتقعخارجصلاحيةوحركة صانع القرار والمؤسسات الرسميةالمؤثرة عليهم ، إلا أنهذهالعواملوالظروف علامة سلوكهم [*] و فضلا عنذلكيمكنالقول أن البيئةالداخليةهيسياق الخلفية التي يتم استنادا إليها رسم السياسة، وأن المحيط الداخلي يشمل ما يعرفبالسياسات الداخلية، والرأي العاموالموقع الجغرافيللدول ، أضف إلىذلك مجموعة من العوامل الأخرى،التي تؤثر فيعمليةالسياسةالخارجيةكالثقافة العامة، والسمات الرئيسية التي ينطبعبها السكان وطريقةتنظيمالمجتمع وأدائه لوظائفه[2].

وعموما يمكن القول: إن البيئة الداخليةتقع في إطار المجتمع الذي يتخذ صناع القرار قراراتهم من أجله،وتشملهذه السياسيات (الموقع الجغرافي ، والسكان ، مختلف الإمكانياتالاقتصادية،والقدرةالعسكرية،والنظام السياسي،ومختلف المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب السياسية والرأي العام وجماعات الضغط ...) وتفاعل كل هذه العناصريطلق عليها بعض من دارسي العلاقات الدوليةما يسمى بالعناصرالقومية للدولة. ونظرا لأهميةهذه العناصر التي تؤثر بشكلمباشر في عملية السياسةالخارجية، فإنه سيتم التطرق إليها فيما يلي:

---

[1] محمد شلبي: مرجع سبق ذكره، ص28.

[*] تعريف : "سنايدر " نقلا عن : أحمدنوريالنعيمي ، مرجع سابق ذكره ، ص 199.

[2] ناصف يوسف حتي : مرجعسبق ذكره ، ص179.

1/ العوامل الجغرافية :

تعد العوامل الجغرافية من أهم العوامل المؤثرة في توجيه السلوك السياسي الخارجي، وتعرف هذه العوامل وما تفرزه من انعكاسات ونتائج في أدبيات العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية[*].

و على الرغم من التطورات التكنولوجية التيعرفتها البشرية في الوقت الحالي ، إلا أنهما تزالالعوامل الجغرافيةتلعب دورا مهما في قوة الدولة ، فهي تعد إحدىالمكونات الثابتة لقوةومكانة الدولة فيمجالالعلاقات الدولية .

وتنحصر العوامل الجغرافية في ثلاثة عناصر أساسية هي [1]:" حجم الرقعة الجغرافية والذي يكون له بعض التأثير علىقوة الدولة.

–التضاريس أو الطبيعةالطبوغرافيةللأرض : يلعب هذا العامل أيضا دورا مهماوالممثل فيتحديد طبيعة الاتصالوالنقل داخلالدولة ، فكلما كانهذا الاتصال سهلا زادت درجة التجانس والارتباطالثقافيبين المواطنين في مختلف أجزاء مناطقها.

– الموقع الجغرافيللدولة : ويعد هذا العنصر من بين أهم العوامل التي تمارس تأثيرا كبيرا على مدى مشاركتها فيالمجتمع الدولي وعلى قوتها القومية[*].

---

[*]والتي عرفها "باشيون"Pacione بأنها :" تهتم بدراسة دور أي عامل جغرافي مؤثر في القرارات والتغيرات السياسية"، في حين يعرفها " دوجلاس جاكسون " بأنها ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الظاهرة السياسية في أبعادها المساحية ".
أنظر: فايز محمد العيسوي : الجغرافيا السياسية المعاصرة، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2000، ص17.
محمد حجازي محمد ، الجغرافيا السياسية، القاهرة : كلية ألآداب بجامعة القاهرة ، 1996-1997، ص15.

[1]صبري مقلد : مرجع سبق ذكره ، ص ص175-178.

[*]ولأهمية هذا العامل تطرق "ماكيندر" إلى المكانة الجيوبوليتيكية قائلا: من يتحكم في إقليم شرق أوروبا يتحكم في قلب العالم ومن يتحكم في قلبالعالم يتحكم في جزيرةالعالم (أوروبا، أسيا وإفريقيا) ومن يتحكم في هذه الأخيرة فإنه يتحكم في العالمكله.فضلا عن ذلك يمكن القول أيضا: إن الحواجز البحرية لعبت دورا مهما في توجيه السياسة الخارجية فعن طريقها (الحواجز البحرية)استطاعت مثلا بريطانيا وقف حملات نابليون عليهافي القرن التاسع عشر، وكذلك هتلر في منتصف القرن العشرين ، لذلك فبريطانيا لم تكلفنفسها أي عناء من أجل بناء جيش قوي، وإنما = =اكتفت ببناء قوة

كما حظيت مسألة الحدود بأهمية بالغة لدى دراسي العلوم السياسية، لذلك فهم يرون أن الحدود الدولية هي أحد العوامل المؤثرة في الصراعات الدولية،وهذا ما أشار إليهالبعض بالقول:" ربما كانتالمنازعات الإقليميةأهم مسبب للحروب بينالدول خلالالقرنينأو الثلاثة القرون الأخيرة "، ولعلما يدعم الرأيهو إجراؤهملمختلف الدراسات الإحصائيةالتي خلصت–علىغرار بحوث ريتشارد سون– إلى أنه كلما كانت هناك حدودا طويلة لدولة ما تكون أكثرعرضةللدخول في الصراعات، مقارنةمع تلك الدول ذات الحدودالقصيرة[1].

وفيمقابل ذلك يرى البعض الآخر أنه على الرغم من الصراعات التي تطرأ بين مختلف الوحدات نتيجةالجوار الجغرافي،فإن الدولةالتي تجاور دولةأكبر منها قد تجنيالقوةوالأمن نتيجةهذا التجاور[*].

وأن لهذا التجاور يؤثر في إمكانات التكامل السياسي الدولي، التي تجمع بينها حدودا واحدةوتفضل الدخول فيتحالفات، وهناك متغيرات جغرافية أخرىتؤثر على خيارات السياسةالخارجية، منها مدىتوافر المواد الخام، وحجم الأرض القابلةللزراعة، والظروف المناخية، وعموما فإن المحددات الجغرافية لها تأثير كبير في رسم وتوجيه سلوك السياسة الخارجية ، بحيث أنه كلماكانهناكموقعاجغرافيا مميزا كلما أعطى للدولفرصاتساعدهمعلى الحركة والاختيار،والعكسملحوظ.

وتكمن أهميةهذه العوامل وما تزخر بهمن مزايا مما يجعلالدولة فيموقع أفضل، فيتوجه سياستها الخارجيةإلى الوحدات الدولية الأخرى ،وذلك من منطلق " إنالزعيملا يستطيع ان يسلك سياسة خارجية غير التي تمليهاعليهجغرافيةبلاده"[2].

بحرية فقط، وذلكنتيجةموقعها الجغرافي البحري المنعز، وفي نفس السياق يرى الأدميرال " ألفريد ماهان " ،بأن زيادة القوة البحرية هي أفضل طريق لتوفير القوة والأمن للدولة.

صبريمقلد : مرجع سبق ذكره ، ص ص 174.

محمد السيد سليم : و محمد بن أحمدمفتي: (مترجم) تفسيرالسياسةالخارجية (المملكة العربيةالسعودية ، عمادةشؤونالمكتبات ، جامعةالملكسعود 1989، ص 246.

[1]محمد السيد سليم،مرجعسبقذكره، ص 247.

[*]فعلى سبيل المثال، فإن كندا متأكدة من أن الولايات المتحدة ستهب إلى نجدتها إن هددتها قوة خارجية.

[2]مقولة لـ : نابوليون بونابرت: احمد شلبي: مرجع سبقذكره . ص35.

2/ المحددات الاقتصادية :

تلعب المحددات الاقتصاديةدورا مركزيا في التأثير على النظام السياسي لدولةمعينة ، في إطار سلوكياتها تجاه محيطهاالخارجي، إذ تأتيقوةالدولةمن خلال ما تزخر به من مختلف الموارد الاقتصاديةوالتيتمثل قوةنفوذها في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسيةخارج حدودها الإقليمية [1]، لأن الدول التي تعانيمننقصالموارد لا يمكن لها أنتلعب دورالدولة الكبرى، حتى إذاأرادت أنتلعبهذا الدور[2].

تلعب المتغيرات الاقتصادية دورا مهما في توجيه السلوك السياسي الخارجي للدولة، لأنه كلماكانت قوية اقتصاديا كلما زادت درجة تفاعلها في النظام الدولي، ومع الوحدات الأخرى، وازدادت فرص التعاون أكثر من احتمالات الدخول في سلوكيات صراعية[3]، إضافة إلى أن مستوى التنمية الاقتصادية يؤثر في عملية صناعة السياسة الخارجية[4]، وهو ما يسمح لها ذلك من تدعيم إرادتها السياسية واستقلاليتها في اتخاذ القرارات والتأثير في سلوكيات الدول الأخرى[5]، وأن القوةالاقتصادية للدول تنعكس في قدرتها على استخدام مختلف الوسائل الاقتصادية للتأثير في اتجاهات وسلوكيات الدول الأخرى، كما تلعب دورا مهما في اختيارات السياسة الخارجية، لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية[6]. وعليه فالاستقرار الداخلي وارتفاع مستويات التنمية الاقتصادية يمنح للدولة قدرة على التفاوض والمساومة في سياستها الخارجية.

---

[1] احمد نوريالنعيمي: مرجع سبق ذكره،ص 209.

[2] محمد السيد سليم ، و محمد بن أحمدمفتي: (مترجم) تفسيرالسياسةالخارجية، المملكة العربيةالسعودية ، عمادةشؤونالمكتبات ، جامعةالملك سعود، 1989، ص 246.

[3] ناصف يوسف حتي: مرجع سبقذكره . ص205.

[4] المرجع نفسه.

[5] هشام محمدالأقداحي : مرجع سبق ذكره ، ص 37.

[6] محمد السيد سليم ، و محمد بن أحمدمفتي : مرجع سبقذكره،ص 185.

3/ : المحدداتالعسكرية

تعد العوامل العسكرية من أهم العوامل التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية، وذلك من منطلق أن القوةالعسكرية ما تزال تمثلالمظهرالرئيسي لقوة الدولة [1]، لاسيما تلك التي تمتلكترسانات عسكريةضخمةومتطورةومختلف القواعد العسكريةتجعلها تتبنىسياسات مخالفةعنتلكالتيتتبناها دول أخرى،تفتقر إلى تلك الميزات المذكورةآنفا [2] وهذاما يدفعالدول المتقدمة إلىإتباعسياساتالتدخلوالهيمنة،مما يجعلهاتفرض إرادتها في مختلفالمحافلالدولية .

ومن أهم مجموعة العوامل التي تساعد على تعظيم القوة العسكرية هي :[3]

- ✓ التقدم التكنولوجيفي إنتاجالأسلحة، وفيوسائلجمعالمعلومات.
- ✓ مدى كفاءة إعداد الجبهة المدنية،في خدمة المجهود العسكري.
- ✓ القدرة على التخطيط الإستراتيجي، الذي يتفق وطبيعة مشكلات الأمن القومي التي تواجهها الدولة.
- ✓ مدىالقدرةعلى حشد طاقات الدولةوإمكانياتها بالسرعة الواجبة، فيالظروف التي تضطرها إلى إجراء تعبئةشاملةلقواها.
- ✓ مدى كفاءة التدريس، وكذلك مستوى القدرة القتالية للقوات المسلحة في الدولة.
- ✓ مدى كفاءة إعداد الجبهة المدنية في خدمة المجهود العسكري.

ويتوقف دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسية الخارجية على شكل الحكومة، سواء كانت شمولية أم ديمقراطية، وهناك مجموعة من الافتراضات التي تؤكد بأن هناك علاقة إيجابية بين القدرة العسكرية للدولة وسلوكياتها الخارجية النزاعية، ولقد دلت الدراسات أن الدول الكبرى ذات القدرات

---

[1] صبري مقلد : مرجع سبقذكره، ص 185.

[2] احمد شلبي : مرجع سبقذكره . ص 94

[3] صبري مقلد : مرجع سبقذكره، ص 185.

العسكرية والدبلوماسية كانت أكثر الدول إشتراكا في الحروب [1]،وتزداد سيطرة المؤسسة العسكرية في الحالات التي تتسم بمحدودية المشاركة الشعبية في العملية السياسية[2].

بينما تبقى العلاقة بين المدنيين والعسكريين في جدلية متواصلة في النظم التي تتسم بالديمقراطية، حيث تسعى هذه الدول إلى سيطرة المدنين على العسكريين، ويتم وضعالقادة العسكريين(وزارة الدفاع) تحت لواء المدنيينكإجراء لفرضهيمنةالمؤسسة المدنية[3].

4/: المحددات الثقافية والشخصية الوطنية .

تعتبركلمن العواملالثقافيةوالشخصيةالوطنيةمن أهممحدداتالسلوكالسياسيالخارجي، ويقصد بالشخصيةالقوميةالنمط العام من أنماط الشخصية التي تجمع الخصائص أو السمات التي يشترك فيها غالبية السكان في الرقعة الجغرافية الواحدة، والتي تميزهم عن باق الرقعات الأخرى[4].

فالتجانس الاجتماعي ضروري وجد مهم بين مختلف الأفراد، وقد ربط مجموعةمن الباحثينبين الاستقرار الداخليللدول وانخراطها في الأعمال العدوانية الخارجية، فالدول التي تعاني من مختلف المشكلات الداخلية الحادة تلجأ إلى السلوك الصراعي الخارجي لصرف النظر عن المشكلات الداخلية[5]، وهو ما يظهر جليا للعيان في مختلف الدول المتخلفة، والتي تتسم أنظمتها بالشمولية، أكثر منه في الدولالمتقدمة التي تعرف بأنظمتها الديمقراطية.

والجدير بالذكر فإن الشخصيةالوطنية تعتبر من أهم محددات البيئة الداخلية التي تؤثر في سلوك السياسة الخارجية، كما تعد ركيزة أساسية في تحديد إحساس وشعور مختلف الأفرادبالانتماءإلى ما ترمز

---

[1] ناصف يوسف حتي : مرجع سبقذكره . ص 204

[2] ابراهيم بولمكاحل: " تأثير تحولات ومتغيرات البيئةالداخليةعلى السياسة الخارجية الروسيةنحوالإتحادالأوروبي لفترة ما بعدالحربالباردة "،جامعة باتنة، كلية الحقوقوالعلوم السياسية ، 2008 ،2009، ص 28.

[3] ابراهيم بولمكاحل : مرجع سبقذكره، ص 29.

[4] احمد شلبي : مرجع سبقذكره . ص 35.

[5] احمد شلبي : مرجع سبقذكره . ص 35.

إليه تلك الشخصية [1]، وان عدم التجانس الاجتماعييؤدي إلى الصراعاتالداخلية وعدم الاستقرار السياسي، وهو الأمر الذي ينعكس سلباعلى قوة الدولة،ومن ثم على سياستها الخارجية، وعليه،فإن الوحدة الوطنية عامل مهم في بناء الأمنالداخلي للدولة،وذلك من خلال صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب[2].

كما يلعب البناء التعليمي دورا لا يستهان بهفي التأثير علىالسياسة الخارجية، وهذا من خلال مساهمته في الرفع من مستوىالتقدمالحضاري داخل المجتمعات ومن بين المحددات المهمة التي تؤثر في صانعالقرار الخارجي الرأي العاموالذي يبرز دوره أكثرفي الدول الغربية، وذلك من خلال ما يحصل عليه من معلوماتمختلفةعنطريققنوات متعددة، ولا يتم هذا إلا عن طريق مساعدةوتوجيه مختلف المؤسسات المهتمةبهذا الشأن، أما في الدول التي تسيطر فيها السلطة على كل المعلومات، فإنها تعمل علىتوجيه الرأي وفقالما يخدممصالحها وأهدافهافي السياسةالخارجية.

وتندرج الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ضمن المحددات المجتمعيةللسياسة الخارجية، حيث تعتبر الأحزاب السياسية على أنها، تلك الهيئات السياسية المساهمة في عملية صياغة السياسية الخارجية، وتظهر أهميتها أكثر في البلدان المتقدمة ذات النظام السياسي المفتوح، في حين يلعب الحزب الواحد دورا يعكس سياسة الحكومة فيالأنظمةالشمولية و ما هو ينتج عنه غياب قويالمعارضة والمراقبة للسلوك الخارجي[3].

أما بالنسبة لجماعات المصالح فإنه يقصد بها مجموعة من الأفراد تتألف بعضها لتحقيق مصلحة مشتركة ، فيختلف تأثيرها على السياسة الخارجيةباختلافاهتماماتها وتوجهاتها [4]،وقد تشتركبعض جماعات المصالح فيصنع السياسةالخارجيةبشكل مباشر من خلال مشاركتها في صنع تلك السياسة،

---

[1] حسن بوقارة : مرجع سبقذكره ، ص ص 88-89.

[2] محمدطهبدوي : مدخل إلىعلم العلاقات الدولة، بيروت ن دار النهضة ، ص.ت.ن، ص 160.

[3] حسن بوقارة : مرجع سبقذكره ،ص ص 91 – 92.

[4] محمد السيد سليم : مرجع سبقذكره ص 195.

كما تمتلكبعض الجماعات جزءا من مصادرالقوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المجتمع، وعليه، فإن هذه الجماعات تستطيع أن تؤثر في مسارالسياسة الخارجية [1].

5/ المحددات الأيديولوجية

يقصد بالأيديولوجية ذلك الفكر "المذهبي" الذي تعتنقه جماعة ما، وتسعى إلى تنظيمالمجتمع استنادا إليه في كافةقطاعات الحياة الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية، تحقيقا لصورةالمجتمع الأمثل من وجهةنظرهم[2].

وتعتبر الإيديولوجيا من أهم العناصر الثقافية المحددة للسلوك الفردي والجماعي، باعتبارها تحددالغايات التي يسعى الفردأو الجماعةإلى تحقيقها[3]، بحيثتعمل على تهيئة المناخ السياسي والفكري، الذي يعمل في إطاره المسؤولون عن وضع السياسات الخارجية وتحديد أهدافه.

وقد لعبت الإيديولوجيا دورا مهما في مجال العلاقات الدولية، خلال فترة ما يسمى بالحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، حيث انقسم العالم إلى كتلتين متقابلتين إيديولوجيا وازدادت حدة الاستقطاب من جانب كل قطب لاجتذاب دول العالم الثالث غير المنحازة إلى جانبه.

6/ المحددات السياسية

من بين المحددات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار النظام السياسي للدول وكيفية تأثيره على عملية صناعة السياسية الخارجية، بحيث يشير البناء السياسي إلى المؤسسات السياسية والمنظومة الدستورية، حيث تتخذ القرارات السلطوية [4].فالنظم التي تتسم بالتعددية السياسية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية، عكس الأنظمة الشمولية والتي تفتقر إلى التعددية التي تعكس سياسات توسعية، وتكون مرتبطةبشخصيةالقائدالسياسي ولهذا فإن شكلالنظامالسياسي، هو الذي يحدد به متغير من المتغيراتالسابقة الذكرالتي ستؤثر على صانع قرار السياسةالخارجية.

---

[1] وهيبةدالع: مرجع سبقذكره . ص 19.

[2] هشامالأقداحي: مرجع سبقذكره . ص 39.

[3] المرجعنفسه.

[4] محمد شلبي : مرجع سبقذكره ، ص 36.

إلا أنه هناك من يرىأن الأنظمة السياسية التي تتميز بالشمولية أو هي أكثر نجاحا في مجال السياسةالخارجية منالنظمالديمقراطية، لأن النظم الشمولية هي أكثر ديناميكية في عملية صنع القرار، إضافةإلى أنها أكثر دقة في أدوات الاتصالواتسامها بطابع السرية[1].

بالإضافة إلى أنه كلما كانت هناك موارد سياسية للنظام السياسي متوفرة كلما أثرت في عملية السياسةالخارجية، ويقصد بالموارد السياسية تلك القدراتالمتاحة للنظام السياسي في ميدان صنع السياسة الخارجية، وتتمثلأساسا فيحجمالأنشطةالاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي، كالموارد الطبيعيةوالإنتاج الصناعي، وقدرة النظام على توظيفها فيميدان السياسة الخارجية .كما يتأثر النظام السياسي بمجموعة من الضوابط السياسية، منها مدى شمول تمثيله لمختلف المصالح الاجتماعية، ودرجة التماسك أو التفكك السياسي للنظام، ومدة خضوعه للمحاسبة السياسية، فكلما زادت تلك المتغيرات قلت قدرة النظام على التصرف الحر في ميدان السياسة الخارجية.

7/المحدداتالشخصية (العوامل الذاتية)

تلعب المحددات الشخصية دورا مركزيا في توجيه السياسة الخارجية للدولة، و في التأثير عليها فيما يتصل بتحديد الأهداف واختيار أساليب تنفيذها[2].

ويتوقف اتخاذ أي موقف خارجي على ما تمليهتصورات صناع القرار وكيفيةتقييمهم للموقف، وما يؤكد هذا التصور أن التغير الذي يطرأ في أنماط الزعامات السياسية الحاكمة ينتج عنه تغيرات مهمة في توجهات السياسة الخارجية للدولة[3]، وحسب أنصار المدرسة الواقعية فإن السياسية الخارجية، هي تلك السياسة التي يقوم رئيس السلطةالتنفيذية[4] .

ويبرز دور القادةالسياسيين في التأثير على السلوك الخارجي وبالخصوص في دول عالم الجنوب حيث تتميز أنظمتها بالشمولية، وينعدم فيها دور المؤسسات السياسية الرسمية في رسم

---

[1] ابراهيم بولمكاحل : مرجع سبقذكره ، ص22.

[2] هشامالأفداحي : مرجع سبقذكره ، ص41.

[3] المرجع نفسه ، ص41.

[4] محمد السيد سليم، و محمد بن أحمدمفتي: مرجع سبقذكره، ص36.

السياسةالخارجيةللدولة، وهو ما يؤدي إلى تغير توجهات في هذه السياسةمع تغير القادة، عكسالنظم الديمقراطيةالتي تتسمسياستها بالثبات النسبي[1].

كما يظهر العامل الشخصي أيضا في السياسة الخارجية للدول في القيادات الكاريزمية، فالقائد الذي يتمتعبشخصيةملهمة (قوية) يستطيع أن يحصل على تأييد شعبيكبير لسياسته عموما، وبالتالي يكون تأثيره مطلقا، فخبرة القائد السياسي بالشؤون الخارجية تلعب دورا مهما في السياسة الخارجية، والتي قد يكتسبها من خلال عمله قبل وصوله إلى السلطة، فالقائد السياسي ـ ذو الخبرة تكونلديه أراء واضحة عن الأسلوب الأمثل لصنع وتنفيذ السياسة الخارجية، فهو يعرف كيف تدار وما هي انعكاساتها على السياسة العامة للدولة، ومن ثم يتجه مباشرة إلى الاضطلاع بدور مهم في عملية صناعتها، وفي اتجاه قراراتها والتعامل مع البيئة الخارجية حسب إدراكه الحسيلهذه البيئة والتصورات المتكونة في ذهنه عنها[*]

ب– المحددات الخارجية :

تتمثل المحددات الخارجية في هيكل النظام الدولي والإقليميالذي تنتمي إليهالدولة، سواء أكانوا فرادى أم جماعات،وذلك من حيث توزيعالقوةفي النظام، وعليه، لا يمكن لأي دولة –مهما بلغت من قوة– إتباع سياسة العزلة فيالنظامالدولي الذي يتميز باستقطابحاد[2].

ولذلك، فالسلوك الخارجي للدولة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى [3]، وهذا ما عبر عنه أنصار المدرسة الواقعية عندما تطرقوا في تفسيرهم لظاهرة السياسة الخارجية إلى الإعتماد على مختلف المحددات الشخصية، وطبيعة النظام السياسي، وحسب رأيهم أنهم جد مقصرين في مجال البحث

---

[1] هشامالأفداحي : مرجع سبقذكره ، ص. 41.

[*] كما يرى لويد جنسن أن خيارات السياسةالخارجية لاتتجدد استنادا إلى قوةالدولةولكنها تتحددعلى أساس تصورصانعيقرارات السياسة الخارجية.

– محمد السيد سليم ، و محمد بن أحمدمفتي: مرجع سبقذكره، ص 185.

[2] ناصف يوسف حتي، ومحمد بناحمد مفتي : مرجع سبقذكره ،ص 34–35.

[3] بدر عبد العاطي : أثرالعاملالخارجي على السياساتالخارجية للدول : دراسةحالةاليابان،اسرائيل" السياسة الدولية، 153، جويلية 2003، ص ص 8 – 9.

لأنهم يفسرون ما يحدث في النظام الدولي، ومن أجل فهم موضوعي السياسة الخارجية، يجب وصفوتحديد بنيةالنظام الدولي التي تتصرف الدول في إطاره[1](*).

3/ أبعاد السياسة الخارجية :

تنصرف السياسةالخارجية إلىمجموعةمن الأبعاد السياسية والتي يمكن ذكرها في ما يلي : الواحدية، الرسمية، العلنية، الاختيارية، الهدفية والخارجية والبرنامجية .

1) تنصرف السياسة الخارجية إلى سياسة وحدة دولية واحدة،ومعنى ذلك أن السياسة الخارجية لدولة معينة تتبع مختلف البرامج إزاء العالم الخارجي لدولة معينة.

2) أن السياسة الخارجية هي تلك السياسة التي يصوغها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية.

3) السياسةالخارجية تتصرف إلى برامج العمل الخارجي المعلنة، ومعنى ذلك أنها برامج مقصودة لذاتها وقابلة للملاحظة.

4) أن السياسة الخارجية تتميز بعنصر الاختيار أي أن صانع القرار يقوم بمجموعة من البدائل المتاحة أمامه وبالتالي فهي ليست مفروضة تماما من خارج النظام السياسي.

---

[1]المرجع نفسه ، ص

(*)وفي هذا الصدد يعرف " **محمد السيد سليم** " المحددات الخارجية بطبيعة النسق الدولي الذي يتضمن أربع أبعادوهي: الوحدات الدولية، البنيان الدولي ، المؤسسات الدولية والعمليات السياسية الدولية، وفي نفس السياق، يحدد " تشارلز هيرمان " ، أربعة أشكالمنالتغيير في السياسة الخارجيةعنداستجابتها للمؤشرات الخارجية وهي:

- **التغيير التكيفي:** يقصد به تغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة، مع الاستمرار في بقاء أهداف وأدوات السياسة الخارجية كماهي.
- **التغير البرنامجي** : ويتجه إلىتغيرفي أدوات السياسةالخارجيةو من ثمتحقيق الأهدافبواسطة التفاوضوليس عن طريق القوةالعسكريةمع استمرار الأهداف.
- **التغير كلي** : ويشير إلىتغير شاملللأهدافدون الأدوات .
- **التغير في توجهات السياسةالخارجية** : ينصرف هذاالشكلالأخير من التغيرات في السياسةالخارجيةإلى التغير في التوجه العام للسياسةالخارجية.

– محمد السيد سليم : مرجع سبقذكره ، ص 257.

5) السياسةالخارجيةهي عمليةواعية نحاول التأثير على البيئة الخارجية أو التأقلممعها وتسعى جاهدة من اجلتحقيق مجموعة من الأهداف .

6) أن السياسة الخارجية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف إزاء وحدات خارجية..

7) السياسةالخارجيةهيبرنامج ذو بعدين، البعد الأول وهو البعد العام ويشمل التوجهاتوالأدواروالأهدافوالإستراتيجيات، في حين يحتوي البعد الثاني على القرارات والسلوكات والمعاملات التي تتضمنهاهذه العمليةويطلقعليهاسمالبعد المحدد[1].

[1] سعيد الصديقي : صنعالسياسة الخارجية المغربية، أطروحة دكتوراه في القانونالعام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة مارس 2020، ص ص 4-5.

المحورالرابع: السياسة الخارجية والتحولات الدولية الجديدة:

1-التحدياتالتنظيرية:

مما لاشك فيه أن الموضوع الرئيس الذي تتمحور حوله نظرية العلاقات الدولية هو الظاهرة الدولية والتي تتغير بتغير الزمان والمكان وفقا للثالوث الوظيفي (الوصف، التفسير، التنبؤ)[1].

وفي حقيقة الأمر لم توجد هناك أي نظرية في العلاقات الدولية تمكنت من الإلمامبمختلف الأبعاد الزمنية للظواهر الدولية، وهذا ما يفسر بأن التنظير في العلاقات الدولية يواجهعدة تعقيدات وأزمات ناجمة عن عدم قدرة الباحثين في العلاقات الدولية على إيجاد نظرية عامة وشاملة للعلاقات الدولية ذات طابع عالمي، تكون كفيلة بدراسة الظاهرة الدولية دراسة شاملةبكل متغيراتها في سياق بعدها الزمني، من خلال تأدية هذه النظرية لكل وظائفها المنوطة بها[2].

ولعل السبب الرئيسي في عدم الوصول إلى نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية راجع إلى[3]:

- الطبيعة المعقدة لظاهرة العلاقات الدولية، وشساعة أفاقها وميادينها في صورة غير عادية.
- عدم إمكانية توحيد الجهود الدولية الفكرية من خلال التخصصات العلمية والمتنوعة لميدانالعلاقات الدولية .
- وجود استناد نظرية العد إلى أساس قوي من المعرفة التاريخية، ومن الإلمام بحقائق الماضي وبالدروس والعبر المستخلصة من تجاربه.
- فشل المفكرون من الجمع بين تحليل الماضي وتحليل المستقبل.

إذا ومن خلال ما سبق يمكن القول أن أزمة التنظير في العلاقات الدولية، راجعة إلى تعقد ظاهرة العلاقات الدولية وتشابكها وتنوع مجالاتها وتخصصاتها، وفي عدم إمكانية المحللين في حقل العلاقات الدولية من الإلمام بمختلف أبعاد الظاهرة الدولية.

---

[1] عبد الناصر جندلي: التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، مرجعسبق ذكره، ص44.

[2] المرجع نفسه، ص44.

[3] المرجع نفسه، ص ص44-45.

ويمكن إجمال أزمات التنظيرفي العلاقات الدولية في أربع عناصر على النحو التالي[1]:

-أولا: أزمة التعميم في بناء نظرية غربية ذات أفق عالمي.

-ثانيا: أزمةالشمولية في متغيرات العلاقات الدولية.

-ثالثا: أزمة التعددية.

-رابعا: أزمة الذرائعية.

أولا: أزمة التعميم في بناء نظرية غربية ذات أفق عالمي : إن المتصفح لنظريات العلاقات يلاحظ أن جل هذه النظريات هو نتاج للبيئة الانجلوساكسونية، ومادامت النظرية في مجال العلاقات الدولية هي تعبير عن الواقع الدولي الذي أوجدها وكانت من نتاجه، وعليه فإن هذه النظريات جاء لكي تعبر عن الواقع الغربي فقط، الأمر الذي جعل من الصعوبة إيجاد نظرية عامة لدراسة الظاهرة الدولية دراسة كاملة من جميع جوانبها.

وعليه يمكن القول أن جل هذه النظريات هي رهينة بيئتها الأنجلوساكسونية، مهمشة فيذلك واقع العالم الثالث الذي يفتقر إلى مختلف الأدوات المنهجية والنظرية، ومقومات القوةالمعرفية.

ثانيا: أزمةالشمولية في متغيرات العلاقات الدولية.

تتمحور هذه الأزمة في صعوبة تحديد المتغير الرئيسي المتحكم في مسار العلاقات الدولية، فهل القوة كما تعتقد في ذلك المدرسة الواقعية، أم الأخلاق كما تدعيه المدرسة المثالية والقانونية، أم هو المتغير الاقتصادي كما تعتقد في ذلك المدرسة الماركسية، فإذا أما تم التسليمبوجود إحدى هذه المتغيرات أنها هي المتحكمالرئيسي في مسار العلاقات الدولية، فما دوربقيةالمتغيرات الأخرى[2].

وعليه يمكن القول أن وجود متغير واحد لدراسة الظاهرة الدولية دراسة دقيقة وشاملة غير كاف، لأنها ظاهرة كلامية ومعقدة، ولدراستها ينبغي أن تتوفر كل المتغيرات في نظرية واحدة.

---

[1] عبد الناصر جندلي: التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، مرجعسبق ذكره، ص47.

[2] المرجع نفسه، ص ص44-45.

ثالثا: أزمةالتعددية

يتمحور جوهر هذه الأزمة في عدم الوصول إلى التوحيد النظري للاتجاهات الفكريةوالتنظيرية السائدة في حقل العلاقات الدولية، وبالتالي ظهور العديد من النظريات التي تتناول العلاقات الدولية انطلاقا من بيئتها، و من الموضوع الذي تنظر من خلاله للظاهرة الدولية بدلا من وجود نظرية واحدة، ويمكن تلخيص هذه الأزمة في عنصرين هما[1]:

1 -إن نظريات العلاقات الدولية لم تأت من العدم، وإنما هي نتاج لواقعها البيئي الخاص، فكل نظرية هي وليدة العادات والتقاليد، الخبرة والظروف السياسية، الاقتصادية والطبيعية لصاحبها.

2 -تشعب المواضيع التي تعني بدراستها العلاقات الدولية كالقانون الدولي، التنظيم الدولي.... وهي في مجملها مواضيع تنتمي إلى فروع و تخصصات علمية أخربمستقلة عن علم العلاقات الدولية، مثل العلوم القانونية، علم الاقتصاد، مما يفسر أن كل متخصص يأتيبنظريةتتماشى وفق ما يخدم تخصصه.

إذا، ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التعدد في نظريات العلاقات الدولية راجع إلى ذلك التعدد في التخصصات العلمية التي تتميز بها العلاقات الدولية، وفي نفس الوقت ذلك التشعب في المواضيع التي تهتم بدراستها العلاقات الدولية.

رابعا: أزمةالذرائعية.

وهي الأزمة الناتجة عما ستؤول إليه الظاهرة مستقبلا من تحول وتغير، فالنظرية في العلاقات الدولية يجب أن تكون قادرة على تحليل" **كيف يحدث هذا** " في إطار علاقةبديلة للثالوث المتكون من: الظاهرة– الزمان – المكان، فالظاهرة الدولية هي ظاهرةاجتماعية متغيرةمن حيث الزمان والمكان، ولمواكبة ذلك التغير ومتابعته، يجب أن تكون النظرية قادرة علىتفسير المبررات التي أوجدت الظاهرة، أو تلك التي أدت إلى تغيير نفس الظاهرة فيفترات زمانيةمتعاقبة، ومن خلال استيعابه لهذه الأسباب

[1] عبد الناصر جندلي: التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، مرجعسبق ذكره،ص48.

والمبررات، يمكن أن يتنبأ الباحث لما ستؤول إليهالظاهرة مستقبلا ومدى تكيفها مع التغيرات المستقبلية للعلاقات الدولية[1] .

إذا ومن خلال ما سبق يمكن القول أن نظريات العلاقات الدولية تعاني من عدة تحديات،أزمةالتعميم، الشمولية، التعددية، والذرائعية لذا من الواجب التطرق إلى طرح سؤال في هذاالصدد مفاده: ما هي الشروط التي ينبغي توافرها في نظرية العلاقات الدولية بغية وصولها إلىدرجة النظرية العامة ؟

لاشك أن الجواب عنهذا السؤال معقد وشائك، حتى وإن تم الوصول إلى سرد كل شروطها، الأمر الذي يحول دون الحد من أزمة التنظير في العلاقات الدولية، وفي خضم هذايقول ريمون أرون:

"إن قيام نظرية عامة وشاملة للعلاقات الدولية – مثل النظريةالعامة للاقتصاد –أمر صعب التحقيق، ولذلك فلابد من تداخل وتكامل مختلف النظريات أو جزء هام منها لفهم وتفسيرما يجري في عالمنا، وهوالمنطق الذي ستحرك على خطاه هذه الدراسة مع إعطائها الواقعيةالدور المحدد ".

ومن جهة أخرى يقترح كوينسي رايت بعض الشروط الواجب توافرها في نظريةالعلاقات بغية وصولها إلى درجة النظرية الشاملة وهي كما يلي[2] :

-أن تعطي النظرية جميع جوانب العلاقات الدولية.

-أن يعبر عنها بفرضيات عامة تكون واضحة و دقيقة وقليلة قدر الإمكان.

-أن يتسق كل جزء من النظرية مع بقية الأجزاء.

-أن توضع النظرية في إطار يمكن الاستمرار من خلاله في تطوير النظرية وجعلها ملائمة للعصر ومواكبة له.

-أن تعبر عن الواقع الدولي لا أن تكون انعكاسا لوجهة نظرية قومية.

-أن تمكننا من التنبؤ في بعض الجوانب وتجعلنا قادرين على وضع أحكاما قيمية.

---

[1] عبد الناصر جندلي: التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، مرجعسبق ذكره،ص50.

[2] المرجع نفسه، ص 52.

إلا أنه ما يلاحظ على الشروط التي وضعها كوينسي رايت أنها شروط صعبة التحقيقعلى أرض الواقع، إلا أنها ليست مستحيلة التحقيق في ظل توافر مختلف الإمكانيات الماديةوالمعنوية، حيث ظهرت بعض لمحاولات الجادة لبلورة نظرية العلاقات الدولية تتميز بالتماسك كتلك المحاولات التنظيرية التي تضمنتها دراسات كوينسي رايت نفسه، ومورتن كابلن للنظامالدولي، وهانس مورغانتو، وكينت والتز، للواقعيةالسياسية، وقد استند هذان المفكران إلىمفهوم الواقعية لثوتيديدسوأوغسطين، إضافة إلى تلك المحاولات في مجال التنظير بالعلاقات الدولية.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن كل هذه المحاولات الفكرية والتنظيرية هي محاولات لا يستهان بها، إلا أنها تبقى محاولات محدودة لن ترق إلى إيجاد نظرية شاملة للعلاقاتالدولية[1].

ثانيا:السياسةالخارجيةالإقليمية: الإتحاد الأوروبي

لقد تزايد الاهتمام بالإقليمية، وأضحت ظاهرة واسعة الانتشار وبأنواع متعددة، لاسيما منه بعد نهاية ما يسمى بالحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي في تسعينات القرن الماضي، وكان ينظر للإقليمية على أساس أنها سوف تصبح كحل سياسي للفواعل التي تريدتعزيز درجة فعالية نشاطاتها، إلا أن التعامل ضمن إطار البيئة الإقليمية تعتبر معقدة، وذلكنظرا لاحتوائها على عدد كبير من الفواعل التي تستند إلى سياسات متمايزة في مجالاتالنشاط السياسي الداخلي والخارجي، ويعد الإتحاد الأوروبي أقوى تعبير عن التفاعلات السياسية الخارجية الإقليمية من حيث صبغته الرسمية واتساع نطاقه[2]، فقد أعلنت معاهدةماستريخت في الثامن والعشرون من عام 1992 بتأسيس الإتحاد الأوروبي، وإنشاءالسياسة الخارجيةوالأمنية الأوروبية المشتركة كسند لهذا الإتحاد[3].

---

(1) المرجع نفسه، ص54.

(2) محمد شاعة: مرجعسبق ذكره ، ص 249-250

(3) محمدمحدان: تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة: سياسة أوربا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا، مجلةالمفكر، ع 11، ص 275.

إن الاهتمام بالأنماط الإقليمية لم يظهر بالصدفة بعد نهاية الحرب الباردة، وإنما تعود جذورها إلى بداية القرن العشرين أو ما قبله ومثلت مرحلة الستينات والسبعينات أول موجةتحليلية ترتكز على تعريف الخصائص الرئيسية للأقاليم والنزعة الإقليمية للسياسة العالمية.

وقد نوة " ناي " بأن عمليات الإقليمية والتكامل في العالم الثالث لقيت عونا من جراء ازدياد عدد الدول التينالت استقلالها، ومن جراء انخفاض حدةالتوتر في علاقات القوىالعظمى، كما عرفت آليات الإقليمية حماسة واسعة وتطورا ملحوظا بعد أن حدث هناكنوعامن التقارب الناجحبينمختلفدولأوروباالغربيةالرئيسيةعبر سياسات التكامل[1].

إن تعزيز السياسات الخارجية الإقليمية فلا يحتاج فقط إلى الجوار الجغرافي وتعاظم الترابطالاقتصادي، وإنما توجد هناك عدة عوامل لا تقل أهمية في دعم التطوير المحتمل لعمليات حل المشاكل الإقليمية، على غرار العلاقات التاريخية الودية، وتوزيع القوة والثورة ضمن وخارجالتجمع والتقاليد والإثنية... يمكن أن تحظى بأهمية قصوى لفهم وتفسير الأسباب والكيفيات التي تجعل مختلف الفواعل تدرك بأن اللجوء إلى هذا النوع من الحلول صائبونافع[2].

ولقد حاول العديد من الباحثين التركيز مجددا على ما يسمى بالنزعة الإقليمية الجديدة، بعدالحرب الباردة –مماأدى إلى تقديم تعاريف إضافية، وفي سنة 1995 اقترح لويس فاوسيت "Louise fowcettو " أندرو هاريل Andrew hurrellدرجات محددة من التكامل الإقليمي وفقالمستوى الترابط[3]:

1 -الإقليميةالمرنة أو الإقليمية اللاشكلية

2 -الوعي بالهوية الإقليمية المشتركة.

3 -وضع آليات التعاون فيما بينالدول.

---

(1) محمد شاعة: مرجعسبق ذكره، ص 249-250

(2) المرجع نفسه ، ص252.

(3) محمد شاعة: مرجعسبق ذكره، ص 252.

4 -التكامل الإقليميالمدفوع بواسطة السياسة الإرادية للدول.

5 -التماسك الإقليمي الذي يرقى عندما تشكل الوحدة الإقليمية قاعدة أساسية للنشاط.

في حينحدد ستابزstubbsوأندرهيلunderhill ثلاث مكونات مركزية للإقليميةوهي كما يلي[1]:

1 -وجود تجربة تاريخية مشتركة بين مجموعة من البلدان المتميزة جغرافيا.

2 -وجود روابط وثيقة ذات نوع مميز بين تلك البلدان.

3 -بروز التنظيم مما يعطي للإقليم نوعا من البناء المؤسساتي.

لقد أظهرت المقاربات المفاهيمية للإقليمية والتكامل استمرارية لتقييم أثار التوجه الإقليمي على الاستقرار والسلام المنشود من طرف الدول، ويكمن جوهر دراسة الإقليمية والتكامل فيالمشاكل المتصلة بالكيفية التي تسمح بتجنب الصراع مقابل تدعيم فرص التعاون والأمن والسلم، وفي هذا الصدد يقول كارل دويتش k.deutsch بأن أنماط الإتصالات والتبادلبينمختلفالفاعلين قد يعزز روابط الجماعة السياسية التيتتخطى الحدود القومية، وتؤدي إلى تكوينجماعة أمنية على أساس توقعات السلوك التعاوني السلمي، نفس الشيء بالنسبة لإرنست هاس E.Hass الذي تنبأ من خلال تحليلاته الوظيفية بأن ظهور أوروبا فدرالية محكوم بالوصول إلى الإنتقال المتدرج للسيادة وللولاءات السياسية من قبل مختلف النخب، ليشمل فيما بعد مختلفالقضايا والمسائل[2].

وحسب "فريدريك شاريونF.charillan يمثل الإتحاد الأوروبي الحالة الوحيدة التياستطاعتتنصيب إقليمية السياسية الخارجية، ولعل السبب في ذلك راجع إلى قدرة هذهالأخيرة في القدرةعلى مأسسة السياسة الخارجية الإقليمية، فمعاهدة الإتحاد تقتضي بضرورة الالتزام المزدوج بالتماسك الداخلي والخارجي، فضلا عن ذلك فإن الوحدات الإقليمية مطالبة جميعا بأقلمةالسياسة الخارجية، ورغم تطور التجربة الأوروبية، إلا أن هناك تحديات عدة قامت بشكل أو بأخر في عرقلة تطور السياسة الخارجية

---

(1) محمد شاعة مرجع سبق ذكره، ص252.

(2) المرجع نفسه، ص253.

الإقليمية لدول الإتحاد الأوروبي، أي أن قادة دولالإتحاد الأوروبي يلجئون إلى التكامل بغية تعظيم مكاسبهم الاقتصادية بتكاليف أكبر من تكاليف السيادة المتنازل عليها [1]، وفيما يلي يمكن التطرق إلى: عوامل قيام السياسة الخارجية الإقليمية للاتحاد الأوربي، وأهداف هذه السياسة وما هي مختلف العراقيل التي تعاني منها هذه السياسة؟

أولا– عواملقياممالسياسة الخارجيةالإقليمية للاتحادالأوروبي : من بينعوامل قيامالسياسة الخارجيةالإقليميةلاتحاد الأوروبينجد [2].

أ) **العامل الداخلي:** والذي يتمثل في بلوغ دول الإتحاد الأوروبي إلى أقصى درجاتالتكامل، والتي حققت نجاحاتومكاسب عظيمة، لذا فما على الدول الأوروبية إلا الدخول في مرحلة الوحدة السياسية، قبل أن تتراجععملية الوحدة الأوروبية فيحال عدم تحقيق هذا الشرط.

ب) **العامل الخارجي:** ويتمثل في انهيار المعسكر الاشتراكي، وفي ظل ذلك كان على أوروبا إعادة النظر في علاقاتها الخارجية و هذه الإعادة تتطلب قيام سياسة خارجية موحدة فعالة ومؤثرة.

ثانيا– أهدافالسياسةالخارجيةالإقليميةللإتحادالأوروبي

لقد قامت معاهدة ماستريخت بتحديدأهداف هذه السياسةفيما يلي:

- حماية القيم الأوروبية المشتركة والمحافظة عليها، مثل الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان.
- حمايةاستقلال الإتحاد الأوروبي ككيان، وحماية أمن دوله، واستقلال أعضائه
- المحافظة على الأمن والسلام في العالم.

ثالثا– اهتمامات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة: هناك عدة اهتمامات للسياسة الخارجية الأوروبية، إلا أن أهمها يمكن حصرها فيما يلي[3]:

---

[1] محمد شاعة مرجع سبق ذكره، ص 256.

[2] محمد مجدان: مرجعسبق ذكره، ص276.

[3] محمد مجدان: مرجع سبق ذكره، ص ص276-277

- **الإستراتيجيات المشتركة:** وهي تبين وجود قاعدة مشتركة بين دول الإتحاد الأوروبيوغيرها من الدول الأخرى .
- **العمليات المشتركة** : وهي تلك العمليات الميدانية التي يقوم بها الإتحاد الأوروبي في أوقات الأزماتسواء بمفرده أو من خلالتنسيقه معمختلف الهيئات الدولية الأخرى، مثل تقديمالمساعدات للمتضررين جراءالكوارث أو توفير الحمايةوالأمن في مناطقالنزاع ...
- **المواقف المشتركة** : وذلك من خلال تبيان مواقف الإتحاد الأوربي تجاه مختلف القضايا التي تحدث في مختلف مناطق العالم بشكل جماعي، مثل إصدار بيانات مشتركة، كالتعبير عنالتعاطفوإظهار حسب النوايا...

رابعا– معيقات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة: وتتمثل في عوامل متعلقة بداخل أوربا، وأخرى تعود إلى علاقاتهامع أمريكا[1].

1 -العوامل الداخلية:

الوزن المحدد لأوربا في النظام الدولي : رغم السعي الحثيث الذي تقومبه أوربا بغيةتوحيد مواقفها تجاه القضايا التي تحدث على المستوى الدولي، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك، وقد أثبتت التطورات الدولية عجز أوربا على توحيد سياستها الخارجية، ولعل السبب في ذلك راجع إلىالضعف في الوزن السياسي والعسكريالنسبيلها في النظامالدولي.

اختلاف وتباين المصالح الأوروبية: لقد ظلت السياسات الوطنية تشكل أساس الموقف العام، فلم يصل هذا الإتحاد بعد إلى درجة الدولة الفدرالية التي تمارس السلطةبشكل مركزي وتفرض سلطاتها على وحدتها، لهذا يظهر هناك تباين واضح بين مواقف وسياسات الدول الأوروبية داخل الإتحاد في العديد من القضايا الدولية وهو ما أدى إلى اختلاف الرؤى التي تعيق أوربا من أن تتكلم بصوت واحد.

---

[1] المرجع نفسه، ص279.

الخلافات والانقسامات الأوروبية: والتي تؤدي إلى نقص في التنسيق بين السياسات الخارجيةللدول الأعضاء، وإلى افتقار هذا الأخير إلى مواقف موحدة تجاه القضايا الدولية.

إن هذه الانقسامات كلها تعيق الإتحاد الأوروبي إلى الوصول إلى سياسةخارجيةموحّدةومؤثرة، فمازالت السيادة والمصالح الوطنية تحدد معظم المواقف والسياسات.

2- العلاقات الأوربية الأمريكية وطبيعتها : إن أمريكا لا تريد أن ترى أوربا قوية موحدة ومستقلة تنافسها في الزعامة الغربية والقرار العالمي، لهذا فهي تسعى جاهدة لكي تجعل من أورباكقوة اقتصادية لا كقوة سياسية، فأمريكا ترفض فكرة الاستقلالية الأوروبية، بل تعتبرهامستحيلة، لأن أوربا لا تزال تحتهيمنتها و تبعيتها لها بسبب حاجة أوربا الماسةإلى الحمايةالأمريكية من أي تهديد عليها[1].

ومن خلال ما سبق يمكنالقول أن السياسة الخارجية الأوروبية الموحدة والمؤثرة، وبرغم سعيها الجاد بغية تجاوز مختلف التحديات الداخلية، والكلام بصوت واحد في مختلف القضاياالدولية، إلا أنها لا تزال تابعة للسياسة الأمريكية، وتدعمها بشكل جلي وواضح وتقوم بدورمكمل لها هذا من جانب، ومن جانب أخر فإن تباين الأهداف والمصالح داخل الإتحاد الأوربي تؤكده الانقسامات في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة حول العراق، والموقف البريطاني من توحيد عملة اليورو، وكذا المواقف المتباينة حول كيفية تقديم يد العون لبعض الدول الأوروبيةالمتضررةجراءالأزمة المالية العالمية.

3-السياساتالخارجيةلدولالعالم الثالث:

مما لاشك فيه أنه لا يمكن فهم و تفسير السياسات الخارجية لدول العالم الثالث في ظل الحرب الباردة، إلا من خلال انقسام العالم آنذاك إلى كتلتين وذلك بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي وجراء تلك المنافسة الشديدة بين المعسكرين بمختلف مظاهرهاودفعت دول العالم الثالث إلى انتهاج مختلف الآليات والإستراتجيات قصد التخفيف من حدةالتبعية لهذه الدول، وفي هذا السياقيعتقد " بهجت قرني "أن دول العالم الثالث اتجهت خلالتلك الفترة إلى محاولة تكريس هويتها الجماعية والدفاع

---

[1] محمد مجدان: مرجعسبق ذكره، ص285.

عن مصالحها في إطار مختلف التنظيماتالإقليمية على غرار مجموعة77، وحركة عدم الانحياز ...، ومن ثم ساهمت هذه الهيئات فيتحقيق الهدف المنشود والمتمثل في التوافقوالإجماع في إطار ما يسمى بالمسار الجماعي لاتخاذ القرارات في السياسات الخارجيةلهذه الدول.

ولعل السبب الذي جعل من دول العالم الثالث تتجه نحو هذا المنحى ليس لأسباب خارجيةوالتي فرضها نظام الثنائية القطبية، وإنما ترجع إلى أسباب داخلية أيضا والمرتبطة بعملية بناء الدولةالوطنية وفق أسس عصرية من تنمية وأمن، والتي لا يمكن لهذه الدول تحقيقها بشكل فردي، ما لم تدخل في إطار جماعي مع غيرها من دول العالمالثالث.

ويبدو أن مسألة تحقيق التنمية الشاملة مازالت تحتل موقع الصدارة، لهذه الدول وذلك رغم التحولات التي عرفتها ميدان العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة إلا أنه، رغم سعي الدول العالم الثالث بشكل جماعي لتحقيق غاياتها، لا تزال تعاني من مختلق المعضلات والتي يمكن حصرها فيما يلي:

معضلةالمعونة والاستقلال : إذ أنه ما يلاحظ على معظم دول العالم الثالث أنها تعتمدبدرجات متفاوتة على أطراف خارجية بغية أهدافها والتيلها صلة وطيدة بالتنمية والتحديث، لاسيما منه في المجالين المالي والتكنولوجي، مما يجعل هذه الدول في تبعية شديدة للقوى العظموهو ما يحد من استقلاليتها في رسموصنعقراراتها الداخليةوالخارجية، وهو ما يتنافىمعمبدأ السيادة.

معضلة الموارد والأهداف : فعدم انسجام العلاقة بين الموارد والأهداف في السياسة الخارجيةقد يؤثر في التوجيهات العامة للإستراتيجية العامة للدولة في بعض الأحيان.

معضلةالأمنوالتنمية: فحوى هذه المعضلة تكمن في كون التوجيهات الكبرىللسياسات الخارجية لدول العالم الثالث يغلب عليه الطابع الاقتصادي أو الأمني، ولكونهمايمثلان الركيزة الأساسية لدول العالم الثالث، لأن السياسة الخارجية تبقى في معظم حالاتهاعرضة للتأثير الأيديولوجي وهو ما يبعدها عنإطارها النفعي .

أما من حيث تحديد المقاربة النظرية الأكثر ملائمة لتفسير السياسات الخارجية لدول العالم الثالث، فإنه من الصعب جدا تحديد النظرية الملائمة التي تعكس حقيقة السياسات الخارجيةلهذه الدولولعل السبب فيذلك راجع إلى:

إن مصطلح دول العالم الثالث يضم العديد من الوحدات التيتتباينفي سياساتهاالخارجية أكثر فيما تتجانس، لاسيما في المجال الاقتصاديوالعقائدي والسياسي ، وهو ما يمكن أن يفرزتنوعا هائلا في السلوكيات الخارجية لدول العالم الثالث، وعليه فقد يكون لهذه الاعتبارات انعكاسات سلبيةعلى مسعى اختيار المقاربةالمنهجية التي تعكس حقيقة السياسة الخارجية.

إلا أنه رغم صعوبة الوصول إلىتحديد مقاربة نظرية ملائمة مفسرة لحقيقة السياسةالخارجية، حاول كلا من **بهجت قرني** و**علي الدين هلال** رصد ثلاث مقاربات نظرية تفسيرية للسياسات الخارجية لدول العالمالثالث وهي كما يلي:

الاقتراب النفسي : والذي ينظر إلى السياسة الخارجية على أساس أنها نتيجة للسمات الشخصية للحكام، مما يعني أن قرارات السياسة الخارجية لدول العالم الثالث مرتبطة بالاعتبارات الشخصية أكثر من ارتباطها ببقية المتغيرات الأخرى.

اقتراب الصراع بين طرفي نظام الثنائية القطبية : وهو ما يجعل من دول العالم الثالث مفتقرة إلى روح الاستقلالية والمبادرة، نتيجة لتلك القيود المفروضة عليها من طرف القوى العالمية.

اقتراب بناء النماذج: والذي يرى فيه أن السياسات الخارجية لدول العالم الثالث تخضع لنفس المسار ولنفس الاعتبارات والحسابات التي تميز السياسات الخارجية للدول المتقدمة، وأنالفارق الرئيسي بينهما هو فارق كمي.

ولكن رغم أهمية هذه المقاربات السالفة الذكر، المفسرة لعملية السياسة الخارجية لدولالعالم الثالث، قدمت دراسات أخرى في هذا المجال والتي بنيت من خلال ذلك هيمنة الاقتراب النفسي في رسم وصنع القرارات في السياسة الخارجية لدول العالمالثالث، وهو ما تمتأكيده في الدراسات المقارنة للسياسات الخارجية لدول العالمالثالث بمختلف أحجامها(كبيرة، صغيرة، متفتحة، منغلقة).

من خلال ما سبق يمكن القول: إن موضوع السياسة الخارجية قد عرف تحولات متتابعة، عبر مختلف العصور، فبعد أن كان منحصرا في الشق الأمني، أو ما يسمى بالأمن العسكري حسب المفهوم التقليدي حسب المفهوم التقليدي، أصبح يتناول عدة موضوعات، وذلك وفقا لما يخدم مصالح الدولة الوطنية، كما عرف عدة تعريفات فكل معرّف للسياسة الخارجية تجحده يعرفها وفقا لما يخدم توجهاته الخاصة، وهذا وفقا لما يخدم مصالح الدولة التي ينتمي إليها،مما أدى بذلك إلى صعوبة تحديد مفاهيمها وحتى ماهيتها، أضف إلى ذلك أنه موضوع شائك ومعقد كونه يتداخل مع الكثير من المصطلحات المشابهة له، كالسياسة الدولية،الدبلوماسية، السياسة الداخلية وعلم العلاقات الدولية، وهو ما يستدعي متابعة تداعياتها وتطورها باستمرار، للوقوف على مستجداتها،ومن ثم توظيفها بالطريقة التي تحقق مصالح الدولة في إطار محيطها الدولي.

المراجع

1) ابراهيم بولمكاحل: " تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة "،جامعة باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2008 ،2009.

2) أحمد شلبي: السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (1979-1994)، الجزائر: رسالة دكتوراه دولة في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر،2006.

3) أحمد ظاهر : (مترجم)، السياسة الدولية المعاصرة، عمان : مركز الكتاب الأردني، 1989.

4) أحمد عارف الكفارنة: " العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، دراسات دولية،42.

5) احمد نوري النعيمي : السياسة الخارجية عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2009 .

6) إسماعيل صبري مقلد : العلاقات السياسية الدولية ،دراسة في الأصول والنظريات ، ط 4، الكويت: منشورات دار السلاسل ، 1985.

7) إسماعيل صبري مقلد: السياسة الخارجية ، الأصول النظرية والتطبيقات العملية . ط 1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2013.

8) الأكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير، مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها، تم تصفح يوم 28.08.2017 على الرابط http://sia.sy.net

9) الباحثون السوريون : المدرسة البنائية في العلاقات الدولية ، الجزء الأول ، مدخل إلى المدرسة البنائية تم تصفح الموقع يوم : 31-08-2017 على الرابط :http://www.syr.res.com

10) الباحثون السوريون : المدرسة البنائية في العلاقات الدولية، الجزء الثاني، مرتكزات المدرسة البنائية على الرابط :http://www.syr.res.com

11) بدر عبد العاطي : أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول : دراسة حالة اليابان، اسرائيل" السياسة الدولية، 153، جويلية 2003.

12) بن حارب يوسف عبد الرحمان السياسة لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث 1999، ص 56.

13) جمال علي زهوان: عملية صنع القرار السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن، مجلة السياسة الدولية، ع 149، جويلية 2002.

14) حامد عبد الماجد: مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية جامعة القاهرة: 2000.

15) حسين بوقارة: السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات لنظرية التحليل، الجزائر: بوزريعة، دار هومة، 2012.

16) خالد المصري: النظرية البنائية في العلاقات الدولية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، م 30، ع2 ، 2014.

17) خالد موسى المصري: مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، سورية: دمشق دار فتوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014.

18) دالع وهيبة: دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999، 2006 (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر) ، 2007-2008) .

19) زايد عبد الله مصباح: الدبلوماسية، بيروت ، دار الجبل ، 1999.

20) سعيد الصديقي : صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة مارس 2002.

21) سلوى بن جديد ، " مفهوم التبعية عند مالك بن نبي (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية ، 1996).

22) عبد المجيد العبدلي: قانون العلاقات الدولية، تونس: دار اقواس للنشر ، مطبعة فن والوان ، 1994.

23) عبد الناصر جندلي: "محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مقدمة لطلبة السنة الرابعة علاقات دولية"، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2007-2008.

24) عبد الناصر جندلي: التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2007.

25) عواطف عبد الرحمان: قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، القاهرة: دار الفكر العربي، 1997.

26) فايز محمد العيسوي : الجغرافيا السياسية المعاصرة، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2000.

27) فريد زكريا: من الثورة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط 1، 1999.

28) فلاك نور الدين ، محاضرات في مقياس صنع وتحليل السياسة الخارجية، تخصص دراسات استراتيجية ألقيت على طلبة الماستر.

29) مازن إسماعيل الرمضاني: السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1991.

30) مثنى علي المهداوي : واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية ، 38-39 ، الذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق.

31) مجيد محمد حميد ، وسرى هائم محمد ، السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة نظرية، المجلة السياسية الدولية.

32) محمد السيد سليم ، و محمد بن أحمد مفتي: (مترجم) تفسير السياسة الخارجية، المملكة العربية السعودية، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود، 1989.

33) محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1989.

34) محمد حجازي محمد ، الجغرافيا السياسية، القاهرة : كلية ألآداب بجامعة القاهرة ، 1996-1997.

35) محمد طه بدوي : مدخل إلى علم العلاقات الدولة، بيروت ن دار النهضة ، ص.ت.ن .

36) محمد عصام لعروسي: العلاقات الدولية ، شيئ من النظرية وأخر من التطبيق، تم تصفح الموقع يوم: 30.08.2017 على الرابط التالي :http:// www.ahewar.org

37) محمد مجدان: تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة: سياسة أوربا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا، مجلة المفكر، ع 11.

38) مزوزي عبلة، " نظرية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية " (بحث مقدم في مقياس تحليل السياسة الخارجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2006-2007).

39) ميادة علي الخالدي:" العوامل المؤثرة في إدراك صانع القرار السياسي الخارجي " مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي كلية التربية، ع 16 .

40) ناصف يوسف حتي: النظرية في العلاقات الدولية، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1985.

41) هالة أبو بكر سعودي: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967-1973)، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986.

42) هشام محمود الأقداحي : السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، مصر ، الإسكندرية ، 2012.

43) وليد عبد الحي: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مترجما.

44) ياسين محمد، وأنس أكرم: صنع القرار السياسي الأمريكي، مجلة مداد الآداب، ع7.

45) *James Rosenou, comparing foreign policy : why , what haw in james rosenau, ED .comparing foregn policies : theories finding and methads. New York : Sage publication 1974.*

46) *Wiliam Wallace : foreigen policy and the political process, Londan : the macmillan ited , 1971*